الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامـــعـــة أحمد دراية أدرار

جامعة أحمد دراية - أدرار
Université Ahmed Draia Adrar- alger

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم: العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ التخصص:تاريخ حديث ومعاصر

الرقم التسلسلي:

خير الدين باشا التونسي وإصلاحاته

(1294.1273هـ /1877.1857 م)

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في التاريخ

إعداد الطالبتين :

- أسماء فاسي
- خديجة عقيد

إشراف الدكتور :

عبد الكريم بلبالي

لجنة المناقشة

الأستاذ: خي عبد الله	جامعة أدرار	رئيسا
الأستاذ: عبد الكريم بلبالي	جامعة أدرار	مشرفا
الأستاذ: بوسعيد أحمد	جامعة أدرار	مناقشا

الموسم الجامعي : 1439/1438هـ / 2017م /2018 م

دورة ماي

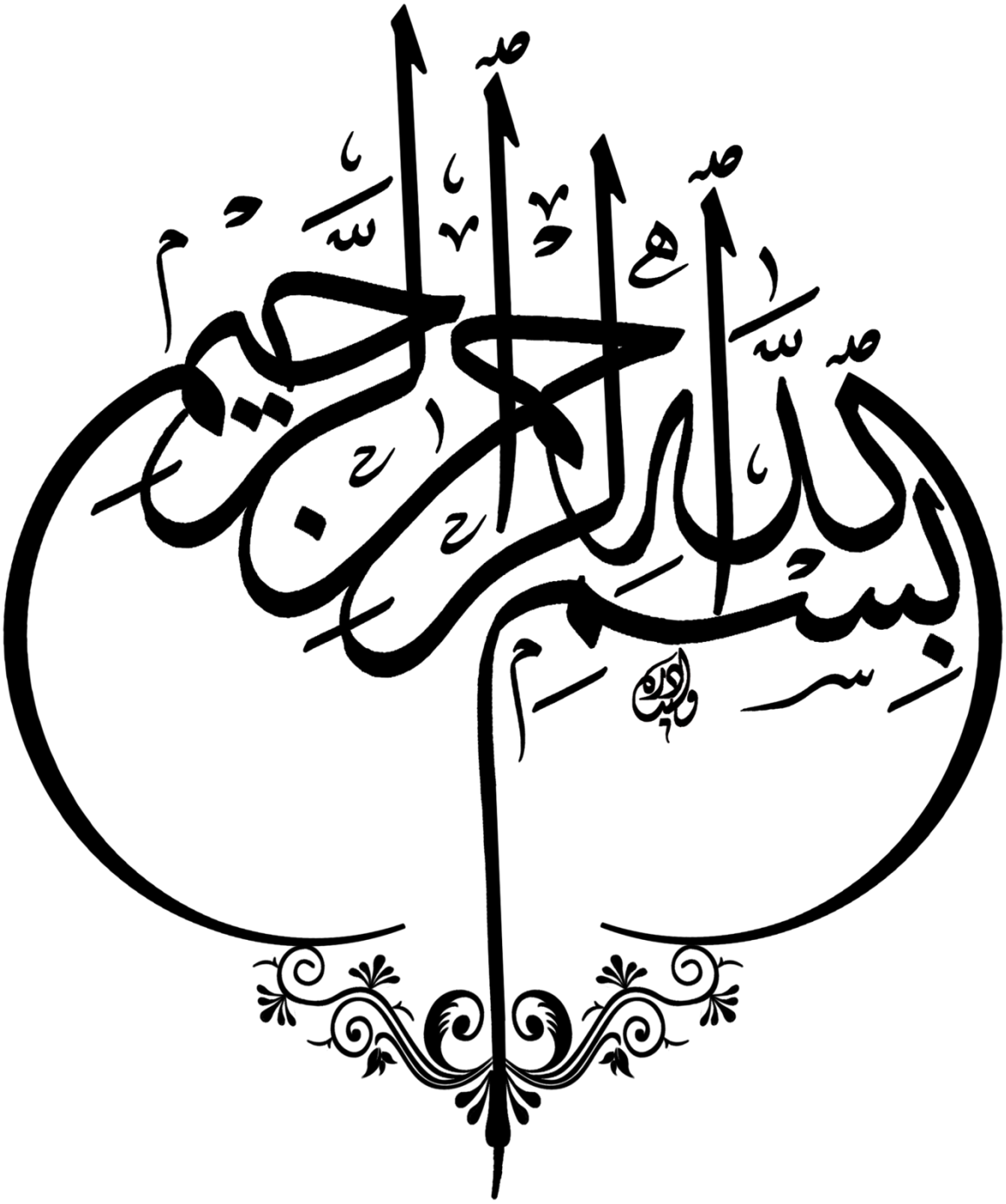
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أعظم الشكر ومنتهاه.

إلى الذي لا انحناء إلا بفضله ولا هداية إلا بأمره، لا توفيق إلا بإذنه و لا تقدم إلا بتسهيل من الله سبحانه وتعالى.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور المشرف: **عبد الكريم بلبالي** دمت لنا الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير.

والشكر جزيل وخالص التقدير والاحترام إلى الدكتور بوسعيد أحمد في قسم العلوم الإنسانية، عقيد محمد، مملوكي مسعود، معمري بشير، ورجوا أن يكون هذا العمل لبنة في صرح التاريخ الحديث والمعاصر.

وما عسانا أن أقول إلا أن كل عمل ينجزه صاحبه يعتريه النقصان ويؤثر عليه التقصير، فان أخطانا فذلك ضعف من أنفسنا، وإن أصبنا فذلك توفيق من الله الذي أعاننا في عملنا هذا. فله الشكر والثناء في الأولى والآخرة.

اسماء خديجة

إهداء

إلى من علمتني أن العلم تواضع، والعبادة إيمان، والنجاح إرادة، والحياة عمل، وهي بيتي الثاني و كان لها الفضل في اختياري لهذا التخصص إلى **أمي الغالية** " فاطمة ".

إلى من تجسد له كلماتي، وتنحني له أحاسيسي، إلى السيد الذي تعب لأجلي أن لا نتعب، إلى من تحمل مشاق السفر لأجلنا، إلى من علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح، إلى **أبي الحنون** " مولود"

إلى سندي في الحياة أخواتي: محمد وزوجته مريم وابنهما الغالي عقيل شرف الدين، عبد القادر وزوجته رشيدة، عبد الرحمان.

إلى قرة عيني إخوتي: عائشة،فطيمة زهراء، كلثوم وزوجها بوجمعة حفضهما الله ورعهما، رشا، أمينة، فتحية رحمها الله.

إلى صديقاتي: كلثوم، فطيمة الغالية، سهام، أسماء جزاهم الله خيرا على وقوفهم معي.

إلى أعمامي وزوجاتهم وأبنائهم وأخوالي وزوجاتهم وأبنائهم وعماتي وأبنائهم وخالاتي وأبنائهم وكل من يحمل لقب" **عقيد**" " **محرز**" " **عطاوي**" .

إلى جديا وجدتي رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه.

إلى من قاسمني وشاركني همومي وسيرفقني في درب الحياة إن شاء الله " **عبد الكريم** ".

والى كل طلبة سنة ثانية ماستر تاريخ تخصص : تاريخ حديث ومعاصر.

اهدي باكورة عملي وعصارة فكري إلى كل من سندني من قريب أو بعيد.

خديجة

إهداء

بسم الله

أرفع قلمي لأهدي ثمرات جهدي:

إلى من ربتني فأحسنت تربيتي وعلمتني فأحسنت تعليمي وعلمتني أن الصبر زيادة في العطاء وسمت لي مستقبل الحياة وتحملت من اجلي المشقة. ومن غمرتني بدعائها لله سبحانه وتعالى بالتوفيق في مشوار الدراسة ... **أمي الحبيبة**.

إلى رمز الثبات وقدوتي في هذه الحياة وعلمني أن العلم هو الأساس الأوحد لكل نجاح.

إلى من علمني معنى السمو وأمدني بالقوة والشجاعة للمكافحة في هذه الحياة وبها زادني حبا للمثابرة وكسب العلم، وزرع في أن الحياة صبر وجهاد وعزيمة وأوصلني إلى درب الأمان لأكون في هذا المقام ... **أبي الغالي**.

إليهما اهدي هذا العمل عسى أن يرزقني الله برهما وان يرفع درجتهما.

إلى من قاسموني رغد الحياة إلى من شد الله بهم أزري وأشركهم في أمري أختي وأخواني، اثني عليهم الثناء الحسن عبد الحق، محمد، سليم، أم الخير.

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء والأحباب وكل من بكلمة طيبة أرشدني للخير افعل.

إلى كل من علمني وأرشدني من معلمين وأساتذة جزآهم الله عنا كل خير.

إلى زميلتي التي قاسمتني تعب هذا العمل " عقيد خديجة ".

إلى حبيبتي ورفيقتي وسندي في هذه الحياة " أمباركة ".

أسماء

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
ج	جزء
مج	مجلد
تر	ترجمة
تح	تحقيق
د ط	دون طبعة
د ن	دون دار النشر
د م ن	دون مكان النشر
د ت	دون تاريخ
تع	تعريب
تق	تقديم
ط خ	طبعة خاصة

مقدمة

في الوقت الذي كانت فيه تونس في منتصف القرن 19م، تعيش فوضى اجتماعية عارمة وعدم استقرار اجتماعي ارتبط بظروف داخلية، وأخرى خارجية، دخل خير الدين التونسي مسرح الأحداث السياسية سنة 1857م، محاولا في البداية التأثير في مركز صنع القرار باستحضار خبرته وتجربته الطويلة في رصد ايجابيات الأنظمة الأوروبية. ولما تقلد منصب الوزارة وتوسعت مكانته، حاول استرجع أولوية السلم الاجتماعي وتلبية الحاجات الاجتماعية المستعجلة للبلاد، كما حاول البحث عن مصادر الثروة بشتى الطرق والوسائل لتجسيد بعض أفكاره الإصلاحية خاصة الاقتصادية منها، تجلى ذلك على الخصوص في قيامه بإدخال إصلاحات عميقة في الميدان الفلاحي والصناعي والتجاري والمالي.

فقد ربط خير الدين التونسي ربطا وثيقا بين السياسة من جهة والاقتصاد والمجتمع من جهة أخرى، ذلك أن الاقتصاد يعمل على تقوية الدولة والنهوض بها؛ ومنه فإن كانت الدولة تتوفر على موارد اقتصادية يمكنها أن تلعب دورا في الحياة السياسية بما تقدمه من مشاريع في مختلف المجالات. وبمفهوم المخالفة فإن نظام الحكم يكون ناقصا إذا لم تسع الدولة إلى تحسين الأحوال المادية التي تنعكس بدورها على الحياة الاجتماعية فالاقتصاد يزيد من قوة العصبية، وينمي المجتمع في معيشته وبالإضافة إلى الناحية الاقتصادية، فإن الناحية الاجتماعية لأي دولة، المعيار الأساسي الذي يقاس به مدى تطور النواحي الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية.

الإشكالية

من خلال ذلك يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: **بماذا تميزت إصلاحات خير الدين التونسي؟ وكيف انعكست إصلاحاته على تونس؟**

وهذه الإشكالية تحمل في طياتها عدة تساؤلات سنحاول الإجابة عليها من خلال فصول البحث وهي كالآتي:

ـ من هو خير الدين التونسي؟

ـ كيف كانت أوضاع تونس قبل مجيء خير الدين التونسي؟

ـ فيم تمثلت مبادئ خير الدين التونسي الإصلاحية من خلال كتابه أقوم المسالك؟

ـ فيم تجلت أهم إصلاحات خير الدين التونسي؟ وما المجالات التي ركز عليها في إصلاحاته؟

ـ هل نجح خير الدين التونسي في تحقيق ما طمح إليه في البلاد التونسية؟

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب والدوافع في اختيارنا لهذا الموضوع منها:

ـ الرغبة في التعرف على جزء من تاريخ تونس الحديث.

ـ الرغبة الشخصية في الإطلاع، للتعرف على شخصية خير الدين التونسي، التي ظلت كثيرا طي النسيان ولا يقع ذكره إلا في بعض المناسبات، رغم أنه دائم الحضور لدى العديد من المصلحين ورواد حركات التحرر في المغرب العربي معتبرينه مرجعية لكل أعمالهم وتصرفاتهم إزاء الحداثة.

ـ سعيا منا لإثراء المكتبة التاريخية ببحث يدرس فترة من تاريخ تونس الحديث.

ـ قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في التاريخ الحديث لتونس، وبالخصوص الفترة التي سبقت فرض الحماية الفرنسية عليها، ومحاولات رجال الإصلاح التونسيين وعلى رأسهم خير الدين التونسي، لإصلاح البلاد قبل وقوعها بين فكي كماشة الاحتلال الفرنسي.

الدارسات السابقة:

ومن خلال بحثنا لم نتصادف مع دراسات سابقة في الموضوع المدروس والتي تتقاطع جذريا مع دراستنا، غير أننا وجدنا مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر لسهام الشابي، المعنونة ب: الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي (1225- 1307ه/ 1810- 1889م) من خلال كتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. والتي درست فيها الفكر الإصلاحي لخير الدين من خلال كتابه وعملت على إيضاحه وإبرازه.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يتماشى مع طبيعة موضوعنا، وذلك في سرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية لفهم الأحداث بتسلسل زمني بهدف عرض وتتبع لأهم الإصلاحات التي قام بها خير الدين التونسي.

خطة الدراسة:

ولقد قسمنا دراستنا إلى ثلاث فصول بداية بمقدمة وصولا إلى استنتاجات ثم فهرس للموضوعات، حيث تناولنا في الفصل الأول الأوضاع العامة في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، للبحث في أوضاع تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الإصلاحات، وبوادر ظهور الحركة الإصلاحية وتطرقنا في الفصل الثاني إلى التعريف بخير الدين التونسي وإعطاء لمحة عن حياته ثم عرجت إلى التعريف بكتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " ومدى أهميته، وتطرقنا في الفصل الثالث إلى الإصلاحات التي جسدها في البلاد التونسية للنهوض بها وجعلها في مصف الدول العربية.

وفي الأخير خلصنا من خلال دراستنا هذه إلى خاتمة عرضنا فيها جملة من النتائج التي توصلنا إليها.

صعوبات البحث:

وفي خضم هذا البحث واجهتنا صعوبات: إذ لا يخلو أي عمل من الصعوبات التي تعيق الباحث في بحثه، والتي لاشك أنها تزيده إصراراً في الوصول إلى أهدافه. ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا قلة المصادر والمراجع التي تناولت إصلاحات خير الدين التونسي خصوصا في الفترة الحديثة، حتى وان وجدت فهي غير متخصصة، ضيق الوقت وتزامن الدراسة مع انجازنا لهذا الموضوع.

أهم المصادر والمراجع

كما عملنا على مجموعة من المصادر والمراجع استقينا منها مادة البحث من أهمها:

ـ أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين التونسي والذي يعتبر أهم مصدر اعتمدنا عليه، خاصة في معرفة مبادئه وأفكاره الإصلاحية التي جسدها في تونس، كما استفدنا منه في ذكر إصلاحاته في البلاد التونسية.

ـ إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد ابن أبي الضياف باعتباره شاهداً على الأحداث والمؤيد له ولإصلاحاته.

ـ صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار لمحمد بيرم الخامس ويعتبر من المصادر الهامة خاصة وان خير الدين قد استفادة منه في بلورة أفكاره الإصلاحية.

إضافة إلى بعض المراجع نذكر أهمها:

ـ زعماء الإصلاح لأحمد أمين، ومواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية لأحمد عبد السلام، وخير الدين التونسي أبو النهضة التونسية لسمير أبو حمدان.

الفصل الأول
أوضاع تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر

المبحث الأول: الأوضاع العامة للإيالة تونس

المبحث الثاني: الحركة الاصلاحية في تونس خلال القرن التاسع عشر

تعتبر سنة 1574م تاريخ دخول تونس تحت لواء الامبرطورية العثمانية، وكانت هذه الأخيرة تحكم السلطة بيدها والإيالة تحكم من قبل الداي و الباشا و الانكشارية، فالداي لم يدم طويلا ليخلفه الداي، وهكذا امتدات إلى الأسرة المرادية 1602م في تونس لتأتي بعدها الأسرة الحسينية في 1705م، وكان لبايات تونس جهود جبارة في تحقيق الأمن والاستقرار بفضل الإصلاحات التي قاموا بها، من اجل النهوض بالبلاد والانفراد بالحكم بأنفسهم، وأيضا فتحوا الباب للأجانب لدخول في صدقات ضمن مجموعة من الاتفاقيات، وتبلور الحركة الإصلاحية خلال القرن التاسع عشر في تونس زاد من تقدم البلاد بفضل أفكار روادها المصلحين كأحمد ابن أبي الضياف و محمد بيرم الخامس و خير الدين باشا التونسي وقد شملت شتى الميادين، وتبقى التساؤلات مطروحة حول أوضاع تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟ وحول ملامح الحركة الإصلاحية وكيف ساهمت في نهوض بالبلاد؟.

المبحث الأول: الأوضاع العامة للإيالة تونس

المطلب الأول: الوضع السياسي

الشيئ الذي ميز الوضع السياسي في تونس خلال فترة حكم البايات التونسيين أنهم كانوا يدرون شؤون بلادهم بأنفسهم وقد استعانوا بالمقربين منهم لتسخير مواقعهم في الدولة ولخدمة مصالحهم، وجلهم كانوا أعياناً ووزراء. فبعد وفاة حمودة باشا * في سبتمبر 1814م، بدأت تتدهور الأوضاع في تونس مع انحلال سياسي واضح، واتساع الهوة بين الرعية والسلطة الحاكمة وليس هذا فحسب فبدأت تدب الأخطار المحدقة بالإيالة التونسية[1] .

*حمودة باشا: من مواليد 8ديسمبر 1759م، من أم كانت جارية وتزوجها أبوه في الجزائر، ثم دخل وأولاده تونس وهناك تربى حمودة باشا، وقد بويع للحكم أثناء حياة أبيه سنة 1777م. للمزيد ينظر: أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مج 2، ج3، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص11.

[1] الشريف محمد الهادي: ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، د م، د ت، ص96.

شهدت سنة 1815م تغيراً جذرياً حاصلاً في ميزان القوى بين أوروبا بفضل ما وفرته الثورة الصناعية من قوى اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية وكذلك عودة الأمن والاستقرار، وفي نفس هذا السنة بدأت أوروبا توجه أنظارها نحو بلدان شمال إفريقيا، من بينهم البلاد التونسية التي كانت تشهد حالة الجامد والتقهقر والتراجع في نفس السنة.

فلما تولى أحمد با ي* (1837م ـــــ 1855م) أرهق الخزينة التونسية في إصلاح الجيش وحاول تحديثه علي الصبغة العصرية محاولا تقليد محمد عل ى** في مصر، فالبلاد كانت محتاجة إلى العمران وأيضا لتدريب هذا الجيش استدعى مدرسين ومستشارين فرنسيين وانجليزيين، وأسس مدرسة عسكرية لتخريج ضباط عسكريين[1].

أما في الجانب التعليمي والثقافي فقد استطاع تطوير جامع الزيتونة فجاء بمدرسين أجانب، وأسس مدرسة المحمدية سنة 1840م[2]، غير أن هذا الباي بزيادة تحديث جيشه أفلس خزينة الإيالة مما اضطر إلى زيادة الضرائب لإملاء فراغ الخزينة وكانت النتيجة أن تدهورت الأوضاع الاجتماعية وانتشار الفقر داخل البلاد. ولما تولى محمد باي*** (1855م- 1859م) رأى ضرورة التنقيص من الجيش وتكوين فرق عسكرية على كل وحد منها ضابط برتبة رائد، ومن

* أحمد باي: 1837م/1855م باي تونس تاسع السلاطين الأسرة الحسينية، الذي عرف على عهده عدة إصلاحات تحديثية على النمط الغربي إلا أن تدهور الوضع المالي للبلاد حد من الإصلاحات .ينظر: الباجي المسعودي ، الخلاصة النقية في أمراء إفريقية، ط 2، مطبعة بيكار وشركائه، تونس،1323ه ، ص146.

** محمد علي باشا : من مواليد 1769م بمدينة كاقالا، وأبوه تركي الأصل ، حكم في مصر 1805م- 1848م ويعتبر مؤسس مصر الحديثة كما قام بعدة إصلاحات فيها، وبعد فشل مشاريعه العسكرية اعتزل وتوفي بالإسكندرية في 1849م ودفن هناك. للمزيد ينظر: محمد صبري: تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، ط 1، دار الكتب المصرية، بالقاهرة، 1982م، ص 31.

[1] محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج 2، ط 1، دار صادر، بيروت، 1885م، ص76.

[2] أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأحبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج4، د ط، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص36.

*** محمد باي: باي تونس اعتلى العرش (1855- 1859م)، صدر في عهده عهد الأمان 1857م الذي يعد أول دستور، وعلى عهده عرفت تونس عدة إصلاحات. ينظر: بن بلغيث الشيباني: المرجع السابق، ص58.

الملاحظ في عملية تسريح الجنود من الجيش سببه الظروف المادية التي نتجت عن تزايد المصاريف التي صرفها الباي السابق ومن التحسينات التي قام بها محمد باي صدوره لعهد الأمان الذي يعد قانون أسياسيا لسائر سكان البلاد رغم اختلاف مذهبهم من اجل مساواتهم في الحقوق العامة وقد مس حتى الأجانب ورعاياهم الموجدين بتونس[1].

وبتاريخ 9 سبتمبر1857م قام بإصدار "عهد الأمان" بسبب إلحاح القناصل الأجانب، خاصة قنصلي انجلترا ريتشارد وود وفرنسا ليون روش، فقد كان لهذا الأخير له تأثير على الباي نظراً لمعرفته اللغة العربية، وأيضا حنكته بشؤون الشرق الإسلامي ونص دستور "عهد الأمان" وهو مبني على مقدمة و إحدى عشرة بندا [2]، وقد كتبه الشيخ ابن أبي الضياف بحضور ممثلي الدول الأوربية وكبار موظفي الدول الأوربية لتقرا نصوصه في 10 ديسمبر 1857م، وقد وعد الباي العمل بنصوصه واشتمل على حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية ولسكان البلاد ومنهم الأجانب ومن أهم ما جاء فيه:

1 ضمان الأمن لسائر سكان الإيالة في أشخاصهم وأموالهم .

2 المساواة أمام القانون والجباية .

3 حرية ممارسة الديانات وحرية التجارة .

4 السماح للأجانب بتعاطي الحرف والخدم وامتلاك العقارات .

5 تحديد مدة الخدمة العسكرية .

6 بعث مجالس عدلية مختلطة[3].

[1] الشيباني بنبلغيث: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859م-1882م)، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقص، نوفمبر 1995م، زغوان صفاقص ص58.

[2] أحمد بن أبي الضياف: المصدر نفسه، ج4، ص240.

[3] نفسه، ص267، 270.

فقد أسس الباي مجلس بلدي في سنة 1858م وتم انتخاب أعضائه من الأعيان تحت رئاسة "حسين الفريق" كمستشار خارجي، وتولى هذا المجلس تنظيم المدينة وإصلاح طريقتها وتنويرها، ومن م آثر إصلاحاته نجد الاهتمام بعلماء جامع الزيتونة ووضع لهم مرتب، ازدهار التعليم من طرف أولئك العلماء الذين كان لهم دور في النهضة العلمية والأدبية[1].

ومن أشهر رجال العلم نخص بالذكر شيخ الإسلام **محمد بيرم الخامس** والعلامة **أحمد بن الخوجة** وقاضي الحاضرة شيخ **محمد الطاهر بن عاشور** والأديب البليغ **محمود قابادو** وغيرهم من العلماء[2].

وكان عهد محمد باي بالرغم من قصر مدته متميزاً بسياسة رجاله خاصة في الميدان العسكري[3].

ثم تولى أخوه محمد الصادق باي* (1859- 1881م) معقد العرش وعزم على إصلاح أوضاع تونس شملت كل الميادين، فنظم الوزارة الداخلية كما أعاد فتح المدرسة العسكرية، وأيضا قام الباي بإنشاء محكمة جنائية لنظر في الإحكام الأولية الخاصة بالرعية[4]، واصدر في سنة 1801م أول دستور في البلاد وتم تطبيقه في ابريل 1861م، وكان مثل عهد الأمان تحت تأثير القوى الأوروبية خاصة فرنسا، وقد تضمن 114 مادة يشتمل على تنظيم والفصل بين السلطات الثلاث:

1_ السلطة التنفيذية: أُبقيت بيد الباي كان يتمتع بها ويحق له التصرف فيها وعين وزيرة الذي له حق تصرف في ميزانية الدولة كما جعله مسئولا على المجلس الأكبر.

---

[1] حسين حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، د م، د ت، ص172.

[2] نفسه، ص 172.

2 نفسه، ص 173.

* الصادق باي: اعتلى العرش بعد وفاة أخيه أحمد باي في (1859م-1881م) وعلى عهده أصبح خير الدين وزيرا اكبر، وقع معاهدة باردو التي من خلالها أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية. ينظر: أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي ، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج 1، تح تع: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، د ط، دار بوسلامة، تونس، د ت، ص ص 64-85.

[4] نفسه.

2_ السلطة التشريعية: يتقاسمها كل من الباي والمجلس الأكبر وهو مجلس أحدثه الباي يتألف من 60 عضوا يعين ثلثاهم من أعيان البلاد والثلث المتبقي من أعوان الدولة .

3_ السلطة القضائية: وتتولاها 10 مجالس جنايات وأحكام عرفية بالعاصمة وهي تشبه المحاكم الابتدائية الحالية[1].

لكن ما جاء في دستور ظل حبرا على ورق لان الباي أهمل شؤون الحكم وفقدانه الطموح في إصلاح البلاد واستسلامه لوزيره مصطفى خزندار ** وسلمه كل مقاليد الأمور الرسمية، أصبح يتصرف كما يشاء واخذ يترف في شؤون المالية بحريته، وعندما احتاجت الدولة إلى المال أخذت قرضا من فرنسا بقيمة 28 مليون فرنك فائض ثم أعاد الكرة بأخذ قرضا قدر بحوالي 350 مليون فرنك[2]، وزيادة على ذلك ضخامة مصاريف حاشية القصر وسرقة أموال الدولة من طرف إطماع الوزير خزندار وإثقال كاهل الرعية بالضرائب كل هذه ظروف كانت سببا في اشتعال انتفاضة الشعب ضد حكومة ممد الصادق باي حيث شهدت أزمة مالية في أواخر 1863م، كان من آثارها أن الباي أصدر أمراً بمضاعفة الضرائب لكن سرعان ما انقلبت الأوضاع وخرجت حركة شعبية تنادي بشعارات بإلغاء زيادة الضرائب وتعين حكام المواطنين على القبائل كما طالبوا بإلغاء قانون عهد الأمان وأيضا اتفقت أنصار الانتفاضة على تعين قائدا لهم وهو علي بن غذاهم* اتحدت القبائل فيما بينها ضد السلطة المحلية وقد عجزت عن صدها.

---

[1] أحمد بن أبي الضياف: المصدر، ج5، ص ص 61 – 62.

** مصطفى خزندار: هو مملوك يوناني ولد سنة1817م، وقد تربى بقصر أحمد باي، ليعينه فيما بعد وزيرا للمالية وقد اشتهر بمكره وسرقته الكثيرة، عزل عن السلطة عام1873، للمزيد انظر: بنبلغيت، المرجع السابق، ص68.

[2] عبد الجليل التميمي: " تقرير من الأحداث السياسية بتونس خلال عشرين سنة (1838م- 1858م)، "المجلة الزيتونة المغاربية"، ع 2، جويلية 1974م، ص107.

* علي بن غذاهم: كان يلقب بباي الشعب وهو رجل ثوري من قبيلة ماجر بولاية القصرين، قاد الثورة ضد حكومة الباي محمد الصادق في 1864م، لكنه استطاع إخمادها واعتقل قائدها وأتباعها في فبراير 1866م ووفاته في أكتوبر 1867م. ينظر: عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص19. إضافة إلى ذلك ينظر إلى الملحق رقم05، ص .

فجمع حشود من الأعراب والقيروانيين إلى جانبه وادعى نفسه بأنه كان سلطان البلاد وتشير الروايات التاريخية أن هذا القائد كان يمثل الزعيم الروحي الطريقة التيجانية بمتماسين، ولقد اندلعت الثورة في المناطق الريفية والقبلية والوسط البلاد وسرعان ما انتشرت ووصلت حتى مدن الساحل وقراه صفاقص، وقد عبر هؤلاء عن رفضهم لقرار الباي في الحين أن الأخير أرسل رجال الدين لتفاوض مع قادة شيوخ القبائل إلا أنهم ردوا عليهم بأنهم اكتفوا من الجوع والفقر طلية 30 سنة[1].

وتؤكد الوثائق التاريخية انه لم يكن لعلي بن غداهم أي خطة سياسية أو عسكرية واتسمت ثورته في بدا الأمر بالاعتدال والاستقامة الشرعية، واندلعت الانتفاضة في ربيع الأول 1864م، وكانت في شكل عصيان مدني امتنعت فيه القبائل عن دفع الجباية ثم تحولت إلى حركة مسلحة وشملت المدن والقرى باستثناء العاصمة إلا انه انطفأت شعلتها في أواخر 1864م لعدة أسباب أهمها:

1_ قلة التنظيم وغياب الوعي فعلي بن غداهم انغمس وراء مآربه الشخصية .

2_ نجاح سياسة الباي التي جمعت بين الترهيب والترغيب الأهالي[2].

لكن بالرغم من كل الإصلاحات التي جسدها الباي محمد الصادق إلا انه تغافل عن حكمه، وألقى مقاليد الحكم للمقربين له، وذلك أن استسلم لوزيره الأكبر مصطفى خزندار الذي أساء السلطة الممنوحة له وتصرف في شؤون المالية بحكم نفسه، فتسبب في إغراق الدولة في ديوان لا غنى لها عنها[3].

[1] التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في تاريخ المغرب، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا من1816م إلى 1871م، تق: روبا منتثران، د ط، الدار التونسية، تونس،1872م، ص20.

[2] علي بن غذاهم: رسالة من علي بن غداهم إلى محمد الصادق باي ، بتاريخ 17 صقر 1281هـ/ 22 جويلية 1864، ص ص 81-82.

[3] بنبلغيث الشيباني: المرجع السابق، ص ص 67-68.

وكان الباي متخوفا من احتلال فرنسا للبلاد التي كانت تتدخل في شؤون الدولة بفضل المكانة التي منحت لها من طرف وزيره، فلم يكن يرفض لها أي طلب تقدمه له، مما أدى إلى زيادة امتيازات أجنبية في تونس في شتى المجالات ، ومن بينها نذكر أنهم ضغطوا على الباي لبناء كنائس وإقامة تماثيل للقديس " القديس لويس " وإنشاء مدارس أجنبية في تونس، هذا الوضع أدي إلى تفاقم الأحوال وكذالك كثرة الضغائن على الطبقة الحاكمة في تونس وتكالب أعدائها من الداخل والخارج لاسيما بعد احتلال فرنسا للإيالة الجزائرية سنة 1830م[1].

فأدركت الحكومة التونسية حجم الخطر الذي هي فيه وقد عبرت عن ذلك في مراسلات لمفاوضات مع سلطة الباب العالي في استانبول، وهذا أحمد ابن أبي الضياف في تركيا يعلل لنا رفض تونس عن أداء الضريبة، التي تقدم للسلطان العثماني، الذي ستدفعه لاسطنبول فهي تدرك حجم الخطر الفرنسي فيقول: «... وجارنا الفرنسي حربه لا يبطل إما بالا مكار والحيل أو بالمدافع والعساكر فأهل تونس دائما في جهاد والباشا "باي تونس" دائما في حرب وحزم لسد ثلمات مفاسده»[2].

إلا أن هذا الوضع لم يمنع الباي من وضع نفسه تحت حماية الأساطيل الفرنسية لما هددته تركيا وخاف أن تعزله من منصبه كما فعلت بباي طرابلس سنة 1835م[3].

مما سبق يمكن القول أن الحالة السياسية في تونس تميزت بضعف وانحلال سياسي كان واضح في سياسة البايات التي انتهجوها، وأيضا اعتمدوا على وزرائهم الذين تسببوا في انجراف الإيالة إلى الهاوية.

[1] زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011م، ص140.

[2] أ حمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 5، ص 55.

[3] نفسه.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي

1_ الأزمة المالية وسياسية الاقتراض:

لقد لعبت ظروف العالمية دورا برزا في توجيه الوضعية الاقتصادية، حيث وقفت بين اتجاهين متناقضين: في محاولة الحفاظ على الارتباط بسلطة الباب العالي، أما اندفاع القوى الفرنسية وقد كان لهؤلاء دور في تأثير مباشر في توجيه سياسة الإيالة وخاصة من الجانب المالي، وكان لأطراف داخلية تونسية يد في أزمة المالية تسببت في تراجع الوضع الاقتصادي.

2_ الحالة المالية في تونس :

تبدأ هذه المشكلة من الإصلاحات التي جسدها البايان أحمد ومحمد وتعطل نموها بسبب اضطراب المالية التونسية وسوء أحوال إدارتها، وقد رأينا أن محمد باي كان قد وضع ضريبة المجبي* على السكان لسد عجز خزينة الدولة نظرنا لكثرة المصاريف التي كان يصرفها يوميا على الجيش النظامي الحديث[1].

1_ دور الوزير مصطفى في تعميق الأزمة في تونس:

معظم البايات الذين حكموا خلال فترة القرن التاسع عشر كانوا معتمدين على الوزراء إلا أن هؤلاء كان لهم دور في توجيه السياسة المالية لخزينة الدولة، ومن أشهر هؤلاء نجد مصطفى خزندار الذي احتكر منصب الوزارة لمدة 22 سنة إضافة إلى مناصب أخرى تولاها [2]، فقد تولى في عهد أحمد باي وزارة العمالة داخليا ثم منصب الوزارة الكبرى الخارجية، ووزارة المال في عهد محمد باي إلا أن دورة الواسع والخطير يبرز بشكل واضح في عهد محمد الصادق باي الذي كان

---

* ضريبة المجبى: صدرت في عهد محمد باي سنة 1858م، وهي ضريبة شخصية تبلغ قيمتها حوالي 36 ريال، كانت تفرض في العادة على أهل الذمة، وبأ العمل بها في 1864م. ينظر: أحمد بن ابي الضياف: المصدر السابق، ج5، ص ص 129-130.

[1] حسن حسيني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص173.

[2] بنبلغيث الشيباني : المرجع السابق، ص67.

ضعيف الشخصية وأسير لشهواته [1]، فأتيحت الفرصة للوزير لكي يفعل ما يشاء وأصبح يتدخل في شؤون السياسية والمالية، ففتح الباب للأجانب لتبدأ هذه الأخيرة بسياسة القروض الأجنبية بعد أن افرغ الخزينة الدولة، وظيفة هذا الوزير كانت متعلقة بالأهالي استغل الوضع لصالحه فقام بزيادة الضرائب بسبب الترف والبذخ انعكس على الأهالي بزيادة الضرائب حتى انتشر البؤس وتتدهور الأحوال الاقتصادية في البلاد[2].

ووقعت الإيالة في حبائل الديون نتيجة لتصرفات البايات وأيضا المرابين أصحاب القروض في شؤون الدولة فرأى الباي محمد الصادق الحل الوحيد هو حل مجلس بعد أن تمرد الأهالي علية بسبب الضرائب [3]، وتسبب ذلك في انتشر المجاعة والقحط وداء الكوليرا بين سنة 1856م و1867م مما تسبب في تعطيل الإنتاج الزراعي وارتفعت الأسعار [4]، وكل هذه الظروف مهدت الطريق لتونس للاقتراض من الأجانب لتكون البداية الأولى بواسطة خزندار حيث بلغت قيمة حوالي 28 مليون ومن جديد في سنة 1863م اقترض من الشركات الفرنسية الانجليزية بقيمة تزيد حوالي 39 مليون فرنك، واكتفت الإيالة بدفع 4.2 مليون فرنك سنويا لمدة 15 سنة ليرتفع المجموع إلى 65.1 مليون فرنك وفي الحقيقة انه لم يصل لخزينة الدولة إلا 5.6 مليون فرنك بعد أن نهب منها مصطفى خزندار الباقي[5].

دخلت الإيالة التونسية في عجز مالي لا تستطيع تسديد الديون بداية من سنة 1866م مما تسبب هذا الوضع في أزمة اقتصادية أدت إلى تراجع الفلاحة، حيث وجهات عدة صعوبات منها الكوارث الطبيعية كالجفاف وأيضا اختلال الأمن وزيادة على ذالك انتشرت ظاهرة استغلال

[1] بنبلغيث الشيباني : المرجع السابق ، ص69.

[2] كريكن فان: خير الدين والبلاد التونسية، تع: البشير بن سلامة، د ط، د ن، تونس، 1988م، ص167.

[3] بنبلغيث الشيباني: المرجع السابق، ص68.

[4] أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج4، ص162.

[5] الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م، ص12.

الأراضي[1]، فبدا بعض أعوان الدولة المولين للأجانب ينقلون ملكيات الأراضي من السكان الأصليين إلى المربين اليهود والأجانب، وكان من الطبيعي أن تدني المساحات الزراعية وصلت إلى مستوى 60 ألف هكتار هذا فقط في سنة 1873م، بعدما كانت تساوي 250 ألف هكتار في أواخر عهد حمودة باشا وتراجع الإنتاج الفلاحي، وليس هذا فحسب فقد تضررت الأنشطة كثير بسب الامتيازات التي منحت للأجانب مما أدت إلى انهيار صناعة الجلد والمنسوجات ...الخ.

ويعود هذا التراجع أدى إلى كساد التجارة الخارجية لعدة عوامل أهمها:

1_ تقلص أرباح التجارة المربحة مع البلدان الإفريقية بسب توفق تجارة الرقيق تغير مسالك التجارة نحو سواحل المحيط الأطلسي .

2_ سيطرة البلدان الغربية على المبادلات التجارية للإيالة التونسية أصبحت هذه الأخيرة خاضعة لنظام دول الأوربية وفتحت أمام المصنوعات الأوربية، تقلصت مكانة الحبوب وأيضا نسبة قيمة الصادرات وانحصرت في قلة المواد في الزيت الزيتون الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى، ونتج عن هذا الوضع عجز في الميزان التجاري وتدهورت قيمة الـــــريـــال التونسي[2].

2_ دور الأجانب في تعميق الأزمة التونسية:

كانت هنالك علاقات تربط دول أوروبا خاصة مع دول الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، كان لها تأثير بالنهضة الأوروبية وتعتبر القضية التونسية من أهم موضوعات تلك العلاقات الدبلوماسية، بين دول الأوروبية الكبرى خلال القرن التاسع عشر خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، مما جعل الفرنسيين يتمتعون بمكانة خاصة في البلاد التونسية وقوية العلاقة بين الطرفين من خلال معاهدات واتفاقيات، كانت البداية الأولى سلمية خلال فترتي (1851م-1873م) فتح الباب للفرنسيين أمام السوق التونسيين[3].

[1] أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج4، ص163.

[2] محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار، مجلد3، ص692.

[3] بول دستور نال دي كونستان: غزو البلاد التونسية، د ط، منشورات صفر، باريس، 2002م، ص ص 37-38.

لقد كان للامتيازات دور في تتزايد مطامح القوى الاستعمارية في تونس حيث أن الأيالة كانت تقوم على نظام الامتيازات، وكانت هذه الأخيرة الوسيلة الوحيدة لدعم مصالح دول الأوروبية في البلاد والسبب يعود في ذلك أن سلطة الباب العالي كانت تمنح امتيازات لرعايا الأجانب من اجل تنشيط التجارة والصداقة[1].

وقد كان للقناصل الأجانب دور فهم كانوا متعاونين مع رعاياهم، بحث كان هؤلاء غير خاضعين لسلطة الباي والقنصل هو الذي يمثلهم كان يخلصهم من كل ما يصدر في حقهم، ويعفيهم من كل إجراء أو ضريبة ويدعمهم في تنمية ثرواتهم[2].

تعتبر الامتيازات التي منحت لدول الأوربية وفقا لحكم عهد الأمان الذي كان يخدم رعايا الأجانب أكثر من الموطنين التونسيين، فبموجب هذا العهد كلما منحت الحكومة التونسية امتيازا لبلد ما يكون المستفيد الوحيد هو القوى الأوربية مما زاد من تضاعف الوجود الفرنسي والانجليزي في الأيالة خاصة بعد اضطراب أوضاع تونس الداخلية، لقد كان لنظام المعاهدات والامتيازات اثر سلبي وتسبب في عجز الحكومة التونسية و لم تستطع وضع حد لتجاوزات الأجانب المقيمين في تونس كونهم لا يخضعون لمحاكم التونسية ولا لقوانين البلاد وتعمدوا خرق القوانين [3]، وزيادة على ذلك وظفت هذه القوى وسائل عديدة دبلوماسية منها عسكرية واقتصادية ومالية لتحقيق أهدافها، في إطار تشجيع إصلاحات التي قام بها بايات تونسيين، وكان يتم ذلك عن طريق أطرف داعمة لهدف المصلحة ومن أهم هؤلاء نجد القناصل والشركات التي كان لها تتدخل في شؤون تونس ووقعت البلاد في دوامة التدين وجرها الإفلاس وكذلك فتح القناصل لرعاياهم الباب للعمل في المجال الصناعي والتجاري والزراعي ولهم الحق في التملك[4].

---

[1] علي المحجوبي: العالم العربي الحديث والمعاصر، تحالف فاستعمار فمقاومة ، ط 1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م، ص40.

[2] نفسه، ص41.

[3] الحبيب تامر: هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، د ت، ص250.

[4] زيادة تقولا: تونس في عهد الحماية، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص80.

لم تتحمل الخزينة أعباء ثقل نفقات التي جسدها البايات من خلال الإصلاحات وأيضا كان للوزير خزندار دور في تتدخل الأجانب الذي اقترض منهم الأموال مما زاد في تعمق الأزمة المالية وقد مر الأمر بطورين:

1_ تدهور قيمة الريال التونسي وضرب قيمة النحاس :

انخفضت قيمة الريال بحوالي النصف خاصة بين فترتي 1861م و 1851م وإبداله بعملة الذهب.

2_ سياسة الاقتراض وإفلاس ميزانية الأيالة:

أمام تفاقم المصاريف وسوء التصرف المالي وتنفيذ البايات مطامح الوزير خزندار، وتشجيع أيضا منه بتدين قروض من الجاليات الأوروبية المقيمة بتونس ومن البنوك الأجنبية 1862م و 1863م و 1865م بلغت 90 مليون فرنك بنواقص مرتفعة بلغت حوالي 7%[1].

و لم يكن يصل من هذه القروض إلا جزء منها إلى خزينة الأيالة بسب السرقات والتبذير، وقد ساهم في هذه الأزمة إفلاس خزينة الدولة وفقدها لحريتها المالية حيث فرضت عليها الرقابة المالية الأجنبية سميت بالكومسيون المالي سنة 1869م[2].

مما سبق ذكره يمكن أن ن رجح أن الأزمة المالية من الناحية الاقتصادية تسببت مجملها في إفساد المحاصيل الزراعية وكان المتلقي الوحيد لهذه الضرر هو الشعب التونسي وهذا اثر على الحالة الاجتماعية لتونس.

.المطلب الثالث : الوضع الاجتماعي

لقد عرف عن المجتمع التونسي قديما عدة فوارق ميزته عن المجتمعات الأخرى وهو عبارة عن مزيج من السكان متمثل في البدو والبربر والأتراك والزنوج إضافة إلى اليهود والأندلسيون

[1] محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار، مج 2، ص963.

[2] حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص175.

والأوروبيون، والوضع الاقتصادي تسبب أيضا في انتشار الآفات الاجتماعية خلال فترة القرن التاسع عشر وتشير الوثائق التاريخية إلى وضعية السكان في تلك الحقبة.

1_ البدو: كانوا يعيش هؤلاء ضمن قبائل متفرقة غير أن هذه الأخيرة شهدت ضعف كبير، والسبب يعود في ذلك إلى سيطرة العثمانيين على الأيالة التونسية وكانت تفرض عليهم الضرائب[1].

2_ الأتراك: معظمهم كانوا يعيشون في المدن أي العاصمة تونس المهدية جلهم من كبار الأعيان وضباط الجيش الانكشاري وكانت نظرتهم لسكان المحلين احتقار[2].

3_ الزنوج: هذه الفئة تجمعت في الواحات معظمهم كانوا من العبيد "الرقيق" الذين جلبوا من إفريقيا سواء كانوا مزارعين أو كانوا يباعون في أسواق الأيالة التونسية، بحيث يتم بيعهم بأسعار متفاوتة لان العبد مرتبط بدرجة التعلم والرتبة[3].

4_ البربر: فقد تركزوا في الجنوب الشرقي لتونس إلا أنهم ينقنقون اللغة العربية مما جعلهم يختلطون بالسكان الأصلين[4].

5_ اليهود: كان يعيشون في المدن واعتمدوا في عيشهم بممارسة التجارة وخاصة تجارة "الذهب و الفضة" وهذه الطائفة تنقسم إلى طائفتين في تونس:

طائفة تونسية: اغلبهم جاؤوا إلى البلاد منذ القديم.

طائفة ثانية: هي أقلية جاؤوا إلى تونس حديثا من أوربا واغلبهم لديهم جنسية ايطالية [5].

6_ الأندلسيون: هم الذين طردوا من الأندلس عن طريق حروب الاسترداد التي قام بها الأسبان

---

[1] خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص69.

[3] الشريف محمد الهادي: المرجع السابق، ص83.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ط 1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ص91.

[5] جوهر محمد حسن: تونس، ط1 ، دار المعارف، القاهرة، 1921م، ص57.

والبرتغاليين نحو سواحل شمال إفريقيا، اشتغل معظمهم في الفلاحة كغرس أشجار الكرم والصناعة والحرف منها صناعة الشاشية وحرفة الجلود والسياحة و الموسيقى[1].

ـ **الأوروبيون:** هم تجار "فرنسيين ، انجليزيين، ايطاليين، مالطيون، صقليون " دخلوا إلى تونس واختلطوا بسكانها حتى منهم من كان يتقن اللغة الأم أي العربية[2].

على العموم يمكننا القول أن سكان تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يشهد تناقص كبير بسبب تكاثر الأوبئة حيث حل مرض الطاعون و الكوليرا في سنة **1867م** و الذي أدى بموت عدد كبير من الأهالي والعلماء أمثال الشيخ الطاهر بن مسعود وليس هذا فحسب فقد تسبب في انتشار البؤس والشقاء خاصة خلال فترتي 1864م و 1869م وانتشر الفقر والمجاعة والبطالة والأمية وتعاقب الكوارث الطبيعية[3].

أشارت لنا المراجع التاريخية التونسية إلى الحالة كان يعيشها هؤلاء السكان بسبب زيادة الضرائب بأمر من البايات لتعويض ما خسرته خزينة الأيالة.كما تسبب مرض الكوليرا والطاعون في قتل خمس الأهالي تونسيين، ومن جهة أخرى فقد عرف النصف الثاني من القرن التاسع عشر احتكاكا متوترا مع أوروبا اثر على مستويات البلاد عامة وعلى المجتمع خاصة[4]، ونجد أحمد ابن أبي الضياف يصور لنا تصويرا دقيقا لتلك الأوضاع التي يعنيها إذ يقول متحدثا عن الفترة التي مهدت لدخول تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .... ولا شك أن ذلك يؤدي إلى نقص في الأموال والأنفس والثمرات، إلى غير ذلك مما يسقط القوى[5].

وتصور لنا كتب الرحالة حالة البلاد أنذالك عن الوضعية التي كان يعيشها المجتمع التونسي خلال سنة 1845م « أن البلاد في حالة لا يرثى لها من التعاسة بسبب التكالب الجنوني للباي

---

[1] محمد حسن جوهر: المرجع السابق، ص80.

[2] نفسه، ص85.

[3] أحمد عبد السلام: مواقف إصلاحية في تونس، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987م، ص18.

[4] نفسه، ص19.

[5] أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج6، ص105.

على تجهيز جيش عظيم على النمط الفرنسي، هنالك قرى بأسرها غدت خالية من أهلها، وحقول تنتج التبغ أضحت جدباء منذ أن صار هذا المحصول يخضع لقانون الاحتكار، وهنالك مراسي لا يستهان بها شلت حركتها»[1].

يمكننا القول أن الوضع الاجتماعي للايالة عرف امتزاجاً سكاني واضحاً، وأيضا تفاوت في الطبقات هذا ما شكل تغييرًا في سياسات البايات حيث كانت سببا في انتشار الفقر والمجاعة وزيادة الضرائب على كاهل السكان ظننا منهم أن هذا سيعوض خزينة الدولة، واتسعت الهوة بالتدخل الأجنبي في شؤون الايالة، مما جعلها مسرح للهو والإسراف إلى أن دخلت في أزمة لا طاقة لها في حلها.

[1] إعداد مجموعة الباحثين: "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي"، ط 1، بيت الحكمة، تونس، 1991، ص382.

المبحث الثاني: الحركة الاصلاحية في تونس خلال القرن التاسع عشر

لقد ظهرت في تونس ثلة من الكتاب والمفكرين والمؤلفين التونسيين في القرن التاسع عشر كانت تنادي بضرورة تطوير الإصلاح تونس، ولقد سافر العديد من هؤلاء إلى يلدان الغربية وأعجبوا بتمدنها وتقدمها الحضاري وأدركوا البون الشاسع بينها وبين تونس، وانبهروا بمؤسستها السياسية والقضائية والاقتصادية والدستورية ودونوا انطباعاتهم في كتب ألفوها، وخلال إقامتهم هنالك تعلموا اللغات الأوروبية، ووصفوا في تأليفهم مظاهر التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي هنالك، ومن بين هؤلاء المثقفين نذكر منهم أحمد ابن أبي الضياف، خير الدين باشا التونسي، محمد السنوسي، محمد بيرم الخامس، الجنرال رستم، محمود قابادو وكتب هؤلاء جل رحلاتهم وتحدثوا عن التنظيمات الأوروبية والمخترعات الحديثة، فنجد "أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك" لخير الدين باشا التونسي وكذا "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" لأحمد ابن أبي الضياف و "الاستطلاعات الباريسية" "والرحلات الحجازية " لمحمد السنوسي "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار " لبيرم الخامس، كلهم كانوا من خرّجي جامع الزيتونة ماعدا خير الدين باشا التونسي وكلهم كانوا يصبون فكرهم بضرورة الإصلاح والتحديث الفكر لدى التونسيين، وكانت دراستهم على ضوء ما شهدوه وما تأثروا بيه عن الحضارة الغربية أثناء رحلاتهم.

تعريف الإصلاح:

لغةً: هو إصلاح الشيء وإزالة الفساد إما دينيا فيقصد به إزالة مظاهر الفساد والبدع والخرافات من العقيدة الصحيحة، أما اجتماعيا فيعني إزالة كل مظاهر الفساد من البنيات الاجتماعية . فمفهوم الإصلاح ليس بغريب على الإسلام والقران وقد شاع الإصلاح في الأمة الإسلامية [1] وخذا ما يتضح لنا في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ

[1] علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي، (1925/1940م)، تر: محمد يحيا تن، ط خ، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص33.

أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ » (سورة هود 88). فالقران هو أول من أولى المجتمع الإسلامي بفكرة الإصلاح من بين تعاليم الإسلام الأساسية

كان يطلق لفظ الإصلاح في تونس في القرن 19 عند حير الدين وابن أبي الضياف على اتجاهات فكرية وحركات سياسية واجتماعية ظهرت في العالم الإسلامي في القرون الأخيرة ويختلف بعضها عن بعض باختلاف التغيرات التي تدعو لها أحوال الناس وأيضا تتغير بتغير أساليب لتي تحملها وكانت تعتمد على الدين بدرجة أولى من ناحية ومن ناحية أخرى على اعتبارات سياسية بعضها كان أصيل وبعضها دخيل علينا وكانت هناك عدة ظروف متباينة تتحكم في اختلافها.

فمدلول الإصلاح الذي نقصده في در اسثلا م ا ظهر في تونس في الربع الثالث من القرن التاسع عشر كان يرمي إلى تغير الأحوال السياسية وتغيرها لا يبلغ درجة الانقلاب وكان حريصا على أن يثبت أن التحول السياسي المتزن كان يدعوا إليه مواقف للشرع والسنة الدينية مع موافقة العقل[1].

المطلب الأول: عوامل بروز الحركة الإصلاحية في تونس

عرف العالم الإسلامي تحولا جذريا في القرن التاسع عشر بدا يستيقظ من سبات الطويل و الخروج من فكره العميق والمتحجر، وأيضا شعر بتأخره أمام اليقظة الحديثة في أوروبا، مما ينبغي الإشارة أن الحركة الإصلاحية التونسية تعتبر مبادرة من تلك ثلة التي عاشها المؤلفين وما تأثروا بيه خلال سفرتهم إلى أوروبا وجسدوها في مؤلفتهم، وكانت هنالك عدة أسباب دعت إلى الإصلاح تونس نذكر منها الحاجة إلى التوفيق بين السياسة المتبعة في الإيالات العثمانية عامة وتونس خاصة، والسياسة المقررة في اسطنبول وما حدث في تونس يوضح لنا التجزئة التي نتج عنها صدور عهد

[1] أحمد عبد السلام: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالربط سلسلة ندوات ومناظرات، رقم7، ص141.

الأمان 1857م، ثم القوانين المستمدة منه، وقد تعقب عنه ثورة 1864م، كل هذا جعل رجال الإصلاح يحاولون البحث عن الوسيلة المؤدية لكسب الثروة التي يمكنها مجابهة الأخطار التي تحدق بها، وهنالك عدة عوامل داخلية وخارجية ساعدت على بروز الحركة الإصلاحية في تونس.

1_ عوامل داخلية:

_ التماسك الداخلي للمجتمع وهو ما ركز عليه خير الدين التونسي في كتابه " أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك".

_ نأخذ بذلك خير الدين باشا التونسي تميز عن باقي الرواد الإصلاحيين الذين عاصرهم بتقلده عدة مسؤوليات على صعيد الدولة حتى وصل منصب الوزارة.

_ مجمل الإصلاحات التي قام بها الرواد الإصلاحيين مست جميع مجالات الحياة كالإدارة والاجتماع والاقتصاد[1].

2_ عوامل خارجية:

_ حملة نابليون بونابرت على مصر (1798- 1801م) التي ساهمت هذه الأخيرة مساهمة كبيرة في النهضة الفكرية في مصر خاصة والعالم الإسلامي عامة.[2]

انتصاب الاستعمار الفرنسي بالجزائر سنة 1830م وفي نفس السنة فرضت المعاهدة على تونس، واستطعت الدولة العثمانية استرجاع طرابلس بعد أن نشب الخلاف داخل الأسرة القرمانلية لتدخل بأسطول حربي بقيادة طاهر باشا في ماي 1835م، للقضاء على حكم القرمانليين بعزل آخر باياتها وهو علي باي وإلحاق طرابلس بمركز الخلافة العثمانية[3].

[1] زيادة معن: خير الدين التونسي أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، ط 2، المؤسسة العربية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت1985م، ص19.

[2] عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور الحكم في مصر، ط 4، د ن، القاهرة، 1955م، ص113.

[3] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص123.

بروز حركة النهضة في مصر في عهد علي باشا بعد خروج الفرنسيين وأعلن هو حاكما عليها حتى انه استطاع الوقوف في وجه الباب العالي ورفض أوامر السلطان العثماني. [1]

إرسال محمد علي باشا البعثات العلمية المصرية إلى فرنسا لتكوين إطارات وخبرات في عهد السلطان عبد الحميد الأول الذي اصدر التنظيمات الحزبية خاصة في الجانب المدني والإداري مابين عامي (1839م-1878م) ومن ابرز هذه التنظيمات:

1_ فرمان كلخانة 1839م: عندما تولى السلطان عبد المجيد العرش اصدر مرسوم خط شريف كلخانة "حديقة قصر الفل" في جو حافل بالصلوات وضرب المدافع وتشمل:

احترام الحريات العامة والممتلكات بغض النظر عن المعتقدات الدينية والعنصرية.

مساواة جميع الأفراد أمام القانون وعدم عقاب أي مذنب دون محاكمة.

القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة لقلة الرواتب ومنح شراء الوظائف وحدد رواتب الموظفين.

_ إلغاء نظام الالتزام وتحسين طرق حياته الضرائب وتوزيعها بصورة عادلة على السكان.

_ تنظيم التجنيد وتحديد فترة الخدمة العسكرية.

كان يرمي السلطان إلى إنشاء مجتمع يقوم على فكرة المواطنة أي أن تكون السكان موظفين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الوجبات[2].

2_ خط همايون 1856م: نصحت بريطانيا وفرنسا السلطان عبد المجيد بضرورة متابعة الإصلاح فاصدر برنامج إصلاحي سمي همايون " أكد فيه على المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون دون تميز ومما جاء فيه[3]:

_ إقرار امتازت الطوائف غير الإسلامية والسماح لها بممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها ومنح استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة أهل الذمة.

---

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ، ص 258.

[2] جلال يحي: تاريخ العرب الحديث، المدخل، الإسكندرية، د ط، دار المعارف، د م، 1985م، ص 190.

[3] عمر عبد العزيز بن عمر: تاريخ المشرق العربي، د ط، دار النهضة العربية، د م، 1985م، ص 277.

ـ إفساح المجال أمام كافة رعايا الدولة المساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة العثمانية.

ـ إنشاء محاكم مختلفة للفصل في القضايا المدنية والجنائية[1].

المطلب الثاني: خصائص الحركة الإصلاحية

قامت الحركة الإصلاحية في تونس انطلاقا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكانت متزامنة لما جاء في بلدان عربية وإسلامية أخرى كالمغرب ومصر. كما ظهرت فكرة الإصلاح لدى مفكري المسلمين ممن كانوا في الجامعات التقليدية في محاولة البحث من د اخل الثقافة الإسلامية ذاتها عن فهم أسباب التأخر لخروج العالم الإسلامي من الحالة التي كان فيها إلى تطور الحضارة الإنسانية.

لم تكن الحركة الإصلاحية في تونس بصفة عامة وفي جامعة الزيتونة بصفة خاصة بل وصلت حتى بلدان المجاورة وكانت هنالك زيارات متبادلة متعددة للرأي والتجارب.

حيث تميزت هذه الأخيرة أن روادها لم يقف عند الإصلاح فحسب بل انخرطوا في العمل السياسي لتطبيق أفكارهم وقد ظهر هذا في حالة خير الدين التونسي، حيث تقلد المناصب وصولا إلى الوزارة وإضافة بعضهم في تأسيس جمعيات تعمل على تحقيق الأهداف وهذا يعتبر مظهر قوة للحركة الإصلاحية في تونس.

اتسمت هذه الحركة أنها ظهرت في زمن كانت فيه تطورات العلوم بكثرة متماشية مع العصر.[2]

المطلب الثالث: بدايتها

ما يجب التأكد عليه أن القرن 19م يعتبر قرن الإصلاح في تونس لما عرفه من عرفه من مصلحين أمثال خير الدين باشا، أحمد ابن أبي الضياف وبعض البايات من إصلاحات التي كانت

[1] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، د م، ص118.

[2] انظر: هشام شرابي: المثقفون العرب والغرب، ط 5، دار الناس، بيروت، 1999م، ص37.

وليدة هذا القرن، وبدأت تلك النخبة تفكر في مصير بلادها ولتتساءل لماذا بقيت متأخرة أمام توسع نطاق يد الدول الأوربية وبدأت تبحث عن مناطق النفوذ وثروات لتطويرها.

وتبرز علامات اليقظة في أوساط تلك النخبة واضحة بعد حملة نابليون بونابرت على مصر في سنة (1798م-1801م) حيث تم لقاء الأول بين الحضارة الأوربية والعالم الإسلامي حيث ساهمت تلك الحملة مساهمة كبيرة في النهضة الفكرية في مصر خاصة وفي العالم الإسلامي عامة، وتوصلت حركة النهضة في مصر في عهد محمد علي بعد خروج الفرنسيين بعد أن إعلانه حاكم عليها، وقوفه في وجه الباب العالي ورفضه لخضوع أوامر السلطان العثماني.

وبالرغم أن الحركة الإصلاحية لم تكن جذرية شاملة جميع البلدان الإسلامية وخلال فترة معينة استطاعت أن تقف في وجه السياسة الاستعمارية لدول الأوروبية فتركت لها اثر ايجابيا في البلدان نلمسها من خلال:

1_ في الميدان السياسي مهدت الطريق لميلاد حركات قومية ظهرت بوادرها في أواخر القرن التاسع عشر في كثير من البلدان الإسلامية.

2_ في الميدان العسكري حيث انبعثت حركات قومية، انطلقت من الشعور بضرورة الإصلاح الديني والفكري[1].

وتشير المراجع التاريخية بدأت الدعوة إلى الإصلاح في الربع الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي كانت بديتها الأولى دعوة إلى إصلاح نظام الحكم تزعمها ثلة من كبار أعوان البايات من الضباط الذين تكون في مدرسة بادروا الحربية التي أنشاها أحمد باي في عام 1840م الذين سافروا وعاصروا أوضاع أوروبا في تلك الحقبة من الزمن[2].

[1] الحبيب الجنحاني : "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر "، د د، العدد 6، تونس، 1969م، ص113

[2] أحمد عبد السلام:المرجع السابق، ص 142.

فقد بين لنا أحمد عبد السلام في كتابه " المؤرخين التونسيين في القرون 17م و18م و19م " وقد تطورت آراؤه باطلاعه لكتب مختلفة منها:

" تخليص الإبريز" لرفاعة الطهطاوي ومخالطته لخير الدين، وأيضا تكلفيه بمهام سياسية خارج تونس وداخلها وقيامه بتحرير لوائح القوانين التي صدرت وفقا لعهد الأمان وبحثه عن الحجيج الفقيه لتأييد تلك القوانين وكذا إشرافه غلى المجلس الذي حاول الباي محمد الصادق أن يضبطه بعهدته من اجل الفصل بين القضايا المتعلقة بالأجانب الأوربيين، فتطورت آراء ابن أبي الضياف وكان شاهدا على دواعي التفكير في إصلاح نظم الحكم في تونس كانت سياسية فقد استعمل هذا الأخير ومعه خير الدين في مؤلفتهما إصلاح جميع المصالح الدنيوية ونعني بهته الجملة إصلاح مصالح الناس في حياتهم الدنيا مثال" صلاح الدين والدنيا " وهي عبارة اقتبسها الكاتبان عن السلف، وقد وجد شواهد كثيرة التي يمكن الاعتماد عليه لمراعاة ظروف رغم اختلافها ويذكر لنا ابن أبي الضياف الآية القرآنية« يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ »[1].

يستنتج أخيرا أن مؤثرات القرن التاسع عشر في السلطنة العثمانية قد تمحورت حاول كتابات رجال الإصلاحيين المسلمين الذين كانوا ينادون بضرورة النهوض بالبلاد إصلاحها وهذا ما جسدوه من خلال في مؤلفتهم، فقد عبروا يتوجب علينا الحرية والمساواة وكانوا يمجدون الثورة الاقتصادية بالغرب بمعنى يجب إن نتمشى مع الحداثة فالأحوال الاقتصادية ساءت والوضع السياسي أصبح متدهور كمرض مدمن لا دواء له إلا بالتحديث حسب نظريتهم الجديدة التي تتماشى مع عصرهم.

من خلال ما سبق ذكره من احد اث ووقائع للإيالة التونسية وتحليلا لأوضاعها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومحاولة بايات تونس، إلا أنه كان لسلطة الباب العالي موقف سلبي اتجاه الأزمة التي حلت بتونس وأيضا اتجاه التدخل الفرنسي للإيالة التونسية، وما جاءت بيه الحركة الإصلاحية من أفكار لإصلاح البلاد وما أحدثته من ايجابيات لتونس خلال القرن التاسع عشر

[1] أحمد عبد السلام:المرجع السابق ، ص149.

كان لها دور بارز تشكل الوعي وطني لنهوض بالبلاد خاصة، وعامة بداية النهضة العربية من خلال تأثرهم برواد الإصلاحيين العربيين كمحمد عبدو وجمال الدين الأفغاني.

الفصل الثاني: التعريف بخير الدين باشا التونسي.

المبحث الأول: نبذة عامة عن حياة خير الدين باشا التونسي.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك وأهميته في مجال الإصلاح.

الفصل الثاني: التعريف بخير الدين باشا التونسي.

تميزت الدولة التونسية بالعديد من رجال الإصلاح أمثال خير الدين التونسي، الذي تميز عن غيره من رجال الإصلاح والنهضة في القرن التاسع عشر. حيث أنه جمع بين شخصية المفكر ورجل السياسة، الأمر الذي جعله صاحب تجربة فريدة في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

و في هذا الفصل سنقوم بتناول سيرته وحياته العلمية خلال مسيرة حياته.

المبحث الأول: نبذة عامة عن حياة خير الدين باشا.

المطلب الأول: مولده ونشأته.

يعود أصل خير الدين* الذي ولد سنة 1235ه_ 1820م[1] إلى قبيلة أباظة القاطنة في الجنوب الشرقي لجبال القوقاز وهو من بلاد الشركسي، قتل والده وهو في سن مبكر في إحدى المعارك بين السلطة العثمانية و روسيا القيصرية اسر وقتها خير الدين قيد إلى اسطنبول ليتم بيعه في سوق الرقيق[2].

ومن المعروف قديما أن الشراكسة في العالم الإسلامي، هم قبائل بدوية كانت تسكن في البقعة الشمالية الغربية القريبة من بحر قزوين، وعددهم كبير عرفوا بفضائل كثيرة منها الشجاعة والكرم وأيضا النظافة والجمال لذا كان صغارهم الفتيان والفتيات يختطفون ويباعون في المملكة الإسلامية في العهد العباسي الأول، ويذكر أن مصر قديما حكمها المماليك الشراكسة في سنة من 724ه إلى 923ه، وكان لديهم القدرة على تسيير شؤون الحكم[3].

وعندما وصل إلى استانبول اشتراه الأشراف تحسين بك الذي اتخذه رفيقا لابنه، وتربى مع ابن سيده واشرف على تعليمهما مبادئ العلوم الإسلامية وحتى اللغة الفرنسية.

---

* ينظر: ملحق رقم 01، ص 81.

[1] الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تق: حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 99.

[2] محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج 2، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ص271 .

[3] أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط 3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1991م، ص162 .

وخلال إقامته استانبول مدة 17 سنة تعلم القرآن الكريم وبعض المعارف الدينية، لكن في احد الأيام مات رفيقه الابن الوحيد لسيده فقرر هذا الأخير أن يبيع مملوكه، بسبب صدمة موت ابنه في سوق العبيد[1].

يقول أحمد أمين على حد تعبيره « عقل فرأى نفسه في الأستانة في أسرة من غير أسرته في بيت تحسين بك نقيب الأشراف ليست سيدة البيت له أما ولا تحسين بك أبا ولا أبناء البيت إخوة... وإنما يسمع همسا انه عبدا مملوكا... ونظر فرأى تحسين يوما يعرضه على رجل يفحصه كما يفحص السلعة، ويصعد فيه نظره ويصوب ويختبره من فرقه إلى قدمه، ثم يدفع مالا في يد تحسين وينقل هو إلى يده، وهذا يركبه مركبا يبحر به إلى تونس وإذا به في بيت جديد وهو بيت أحمد باي، باي تونس»[2]، حيث اشتراه احد الأعيان التونسيين وأهداه للمشير أحمد باي الأول في سنة 1255ه_1837م[3]، الذي ألحقه بمماليك في قصر باردو ثم دخل مدرسة باردو الحربية سنة 1839م. انخرط في سلك مدرسة الضباط الحديثة العهد، فاظهر من آيات الذكاء والاجتهاد والموهبة، ومن علامات التقدم في مدارج العرفان، ما أثار اندهاش أساتذته وإعجاب الباي الذي تأثر بمحياه الطلق ومظهره الأبي وقدرته على الاستيعاب، حتى صار يتابعه عن كثب خطى التلميذ النابه إلى أن أنهى تعليمه، فقرر إلحاقه بحاشيته الخاصة دون أن يفصله عن سلك الجيش[4].

استطاع أن يستفيد من كتب مكتبة القصر التي جمعها الباي مما تحتويه من الكتب والمخطوطات، وأصبح خير الدين ملما بالمعارف الدينية واللغة العربية وحتى التركية والفارسية،

[1] الصادق الزمرلي: المرجع السابق، ص98.

[2] نقولا زيادة: أعلام عرب محدثون ق18و19م، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994م ، ص78.

[3] محمد محفوظ: المرجع السابق، ص 272.

[4] الصادق الزمرلي: المرجع السابق، ص ص 98- 99.

حيث يذكر محمد بيرم الخامس قائلا : «كان فصيحا في اللغة العربية عارفا بالتركية والفرنساوية شديد التوقير للشريعة والعلماء محافظا على شعائر الدين.. »[1].

المطلب الثاني: تدرجه في المناصب الرسمية.

عندما تولى أحمد باي شؤون البلاد، أنشا فرقة الخيالة ضمن الجيش النظامي الذي أحدثه، واصدر في عهده عهد الأمان فولى خير الدين قيادة هذه الفرقة برتبة رائد 1840م، ثم رقي سنة 1842م، إلى رتبة آلاي أميني أو قائد أول، وفي عام 1846م، رافق الباي التونسي في رحلته إلى فرنسا. ثم ترقى عام 1848م، إلى رتبة أمير آلاي. وفي عام 1852م، ترقى إلى رتبة أمير لواء الخيالة التونسي[2].

أول مهمة سياسية كلف بها خير الدين هي الدفاع عن أموال الدولة، لمقاضاة ملتزم الضرائب السابق محمود بن عياد * الذي اختلس أموال الدولة وفر بها إلى فرنسا وحصل على الجنسية الفرنسية، بعلم من مصطفى خزندار ، وقد سافر خير الدين إلى باريس سنة 1269هـ 1853م، بأمر من الباي فنجح هذا الأخير بمهمته وطالت مدته إقامته هنالك مدة حوالي ثلاث سنوات متواصلة قضاها وهو يدافع عن تونس أمام المحاكم الفرنسية، استعاد فيها 24 مليون فرنك وردها إلى خزينة الدولة في 1854م، إلى جانب ذلك قام خير الدين بعدة أعمال أخرى، حيث أرسله أحمد باي لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا، حيث قام بسفرة إلى باريس لبيع المجوهرات لصرف ثمنها الإعانة الباب العالي [3]. و لم يكف ثمن هذه المجوهرات، فكلفة الباي إن

[1] محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأقطار والأنصار، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997م، ج 1، ص49.

[2] مسعود الطاهر: مقدمات منهجية لدراسة الفكر الإصلاحي عند خير الدين ، مجلة الفكر العربي، ع15 ماي،جوان ،1980م، د.ط، ص 181.

* محمود بن عياد: من رجال الدولة التونسية، هرب بأموال تونس إلى فرنسا في سنة 1852م وبفضلها حصل على الجنسية الفرنسة. ينظر: الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 69.

[3] عبد الرزاق خلف محمد الطائي: "خير الدين التونسي ومشروعه النهوضي"، مجلة دنيا الوطن، 21/05/2010.

يعقد قرضا مع فرنسا، وكانت هذه المسالة خطيرة لم يستطع ضمير خير الدين إن يحتملها، ولاسيما إن الباي قد أصيب بالشلل وقربت منيته، فماطل وماطل، واخذ يبعث بالاستفهام تلو الاستفهام حتى مات الباي و لم يتم عقد القرض، فكانت محمدة من محامده ذكرها له أهل تونس [1] ونال بذلك مكانته المرموقة في قلوبهم.

عاد إلى تونس سنة 1857م، عينه الباي محمد باشا وزيرا للحربية وظل خير الدين في هذا المنصب لمدة سبع سنوات متواصلة من 1857م إلى 1862م ونظرا لطول تلك الفترة قام خلالها المزيد من الإصلاحات أهمها:

ـ إصلاح ميناء حلق الوادي، الذي كان أعظم ميناء لتونس وأمر بان يقيد كل شيء يعمل في وزارته، وكان هذا النظام أول ما دخل لتونس.

ـ إنشاء مصنع بخاري لبناء الفن وإصلاحها.

ـ تنظيم إدارة الوزراء.

ـ إصلاح لباس الجيش البحري.

ـ ضبط اتفاقيات مع الأجانب لحفظ الأراضي التونسية.

ـ شن الطرق بحيث ربط بين سائر الجهات التونسية.

إلا إن الأهم من ذلك هو اتجاه خير الدين إلى التحديث والشروع ب:

ـ وضع قوانين لمجلس شوري منتخب.

ـ رتب هيئة خدمة الوزارة لتقييد الوثائق الصادرة[2].

ـ ضبط جميع النشاطات اليومية في دفتر، وهذه النقطة الأخيرة يقول عنها محمد بيرم الخامس «انه أول من عرف ذلك في القطر لأن الأمور كانت تجري سابقا دون ضبط. »[3].

[1] أحمد أمين: المرجع السابق، ص 155.

[2] نفسه، ص ص 155- 156.

[3] محمد الفاضل بن عاشور: تراجم الأعلام، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1970م، ص 50.

كان خير الدين محب للإصلاح مناصرا له، وقد أيده محمد الصادق باي، الذي خلف أخاه محمد باي، حيث اصدر في عهده دستور 29 يناير 1861م اعتبر أول دستور عربي إسلامي، ثم أنشا الصادق باي مجلس استشاري سنة (1279ه_ 1860م)، فكان خير الدين من بين أعضائه فعين كاهية؛ بمعنى مساعد لرئيس المجلس، ثم عين رئيسا للمجلس سنة 1861م، على اثر وفاة مصطفى باشا. ثم سافر مجددا إلى أوروبا في رحلة لتجهيز الجيش التونسي، بعد أن أصبح وزيرا للحربية.

1_ استقالته من منصبه:

نشب خلاف بين خير الدين ومصطفى خزندار السابق على الرغم من صلة النسب التي جمعت بينهما، وكان سبب الخلاف هو رفضه لممارسات الوزير المالية حول أمر الاستدانة من الأوروبيين، فاستقال من منصبه في 23 نوفمبر 1862م، إلا أن استقالته لم تمنعه من القيام بمهمات دبلوماسية في أوروبا طيلة الفترة مابين (1863م _1867م)، كما كان يحضر اجتماعات المجلس الخاص بالباي وكان يستشيره في بعض الأمور، وقد عاش في شبه انعزال عن الحياة السياسية وخلال فترتي 1865م _ 1869م ابتعد عن كل ما يتعلق بالعمل السياسي[1].

خلال هذه الفترة تمكن خير الدين من التنقل والقيام بعدة رحلات وسفرات إلى كل أنحاء أوروبا فزار كل من فرنسا، انجلترا، السويد، ألمانيا، هولندا، الدنمرك، تركيا[2]. وتفرغ لتأليف كتابه الشهير "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " الصادر سنة 1284ه_1867م[3].

---

[1] مسعود الطاهر: مقدمات منهجية لدارسة الفكر الإصلاحي عند خير الدين ، مجلة الفكر العربي، ع 15 ماي، جوان، 1980م، د ط، ص 169-181.

[2] أحمد عبد السلام: مواقف إصلاحية تونسية قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1978م، ص 13.

[3] زيادة معن: خير الدين التونسي وكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 1985م، ص 280.

كان خير الدين حريصا على نشر أفكاره الإصلاحية في كتابه باللغة العربية وترجم إلى الفرنسية سنة (1285ه _ 1868م)، تحت عنوان: "الإصلاحات الضرورية للأقطار الإسلامية " ونقله إلى التركية سنة 1295ه_ 1878م، وقد كان متأثرا بالنزعة الخلدونية نسبة إلى ابن خلدون حيث انه وضع مقدمة شرحت أوضاع المسلمين وحاجاتهم إلى الإصلاح. واتبعها بتاريخ أسهب فيه شرحا لأوضاع البلدان الأوروبية، وما هي عليه تقدم ورقي وخلال هذه الفترة التي كان فيها خير الدين خارج تونس، كانت هاته الأخيرة تشهد فوضى عارمة ، حيث قامت ثورة علي بن غداهم 1864م، وسببها إن احد المتصرفين يدعى نسيم شمامة [1*]، استغل الوضع في البلاد وفر بجزء من خزينة الدولة وهذا التصرف اثر على الوضع السياسي والاقتصادي في تونس، مما تسبب في إيقاف العمل بالدستور وبنظام المجلس، وبعد أن خمدت ثورة علي بن غداهم سنة 1866م، القي القبض عليه وعلى أتباعه من شيوخ القبائل[2].

2_ عودته إلى الوزارة:

اجتاحت البلاد التونسية ظروف سيئة منها انتشار المجاعة والأوبئة وتدهورت الحياة الاقتصادية، مما تسبب في إفلاس ميزانية الدولة. فكون الأوروبيين اللجنة المالية أو ما يدعى بالكومسيون المالي * ودعي خير الدين إلى تونس من طرف الباي للاستفادة من خبرته وتفكيره، فعاد في عام 1869م، رئيسا للكومسيون المالي[3].

* نسيم شمامة: يهودي فرنسي الأصل من المقربين لمصطفى خزندار تقلد عدة مناصب عليا في الدولة منها: الإدارة المالية جمع ثروة كبيرة وفر بها وترك وراءه عجزا في خزينة تونس يفوق 25 مليون. ينظر: بيرم الخامس، صفوة الاعتبار، المصدر السابق، ص 8.

[1] زيادة معن: المرجع السابق، ص 281.

[2] نفسه، ص 281.

* الكومسيون المالي: لجنة مالية دولية تشكلت بتونس في 06 جويية 1869م، تحت الضغط من الدول الأوروبية في ظرف اشتدت فيه الديون على تونس. ينظر: حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص175.

[3] مسعود الطاهر: المرجع السابق، ص 171.

ومن مهام هذه اللجنة هي تصفية الديون المتعلقة بخزينة الدولة، حيث أرسل خير الدين إلى باريس للتفاوض لكونه رئيسا للجنة من اجل إقناع القناصل الأجانب بتخفيف ضغوطهم على الديون المرتبة على الخزينة التونسية، وتدعيما للمكانة التي حظي بها خير الدين في السنة الموالية 1870م أصبح نائبا للوزير الأكبر، ثم أرسله الباي إلى الأستانة للحصول على فرمان يضمن للباي نفوذه، وأيضا أرسله إلى استانبول لتوثيق الصلة بين الدولة العثمانية وتونس وكان ذلك في عهد السلطان عبد العزيز من اجل تنظيم العلاقات بين البلدين، وقد نجح خير الدين باشا في مهمته فوهبه الباي مساحة تزيد عن مئة ألف هكتار مكافأة له، ثم بعد ذلك بدأ الباي يعده لأعلى منصب في البلاد وهو منصب الوزير الأكبر[1].

تولى خير الدين باشا منصب الوزير الأكبر بصفة فعلية سنة 1290ه _ 1873م، بعد أن سقط مصطفى خزندار، ووجهت له التهم في التلاعب بأموال الدولة استغلال السلطة. ولذلك جاء خير الدين للمنصب في ظروف صعبة، وهو وان لم يدم طويلا في الوزارة إلا انه استطاع يقوم ببعض الأعمال الهامة، خاصة في ميدان الإدارة وتنظيم الوزارات وشؤون التعليم و الأحباس. وحاول أن يوقف نزيف الأموال في غير موضعها، فحاربه أعداء الإصلاح من الداخل والخارج، لأنه وقف ضد شهوات الباي وضد رغبات قنصل فرنسا روسطان. وقد ترك بصماته واضحة، كوزير مصلح وكانت فترة وزارته هي الفترة الوحيدة المضيئة خلال حكم الصادق باي[2].

المطلب الثالث: مآثره ووفاته.

1_ مآثره:

لقد تميز خير الدين بعدة خصال عالية كرجل دولة، من كفاءة وتفان في خدمة المصلحة العامة، ووطنية صادقة وحسن تنظيم وحب الإصلاح، كما عرف عن صرامته في التسيير فإذا عنت له فكرة أو تمسك بمبدأ فهو لا يتزحزح عنهما ولو كانت الظروف المحيطة به تجبره على انحناء الرأس

[1] مسعود الطاهر: المرجع السابق، ص 171.

[2] بنبلغيث الشيباني: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859م إلى 1882م، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1995، ص 70.

قليلا حتى تمر العاصفة [1]. ويقول عنه محمد بيرم الخامس انه: «عالي الهمة وقورا حتى يخاله من يخالطه متكبرا، فإذا ثافنه رآه حسن القبول عفيفا عن الرشا راسخ الطبع ثابت الفكر، لا يتزلزل عن رأيه حازما في العمل... »[2].

وأصدق وصف في شخصية خير الدين قول أحمد أمين: «... وكانت فضائله التي تكون شخصيته الجرأة في قول الحق، وعمله من غير خوف، وصلابته فيما يعتقده من غير انحناء، وجرأته في تفكيره من غير جمود، وقوة كواهله على حمل الأعباء من غير تبرم...»[3].

لقد ظلت أفكار خير الدين ومواقفه الإصلاحية رائجة في أوساط النخبة التونسية، بل وحتى العالم الإسلامي والعربي الذي ينتمي له، لمحافظته على القيم الإسلامية وعمله على تغيير الواقع إلى الأحسن بأفكاره الإصلاحية[4].

2_ وفاته:

في عام 1877م دعا السلطان عبد الحميد الثاني خير الدين إلى الأستانة وعينه رئيسا للجنة الاقتصادية، ثم صدرا أعظم للسلطنة العثمانية طيلة سنتي 1878م_ 1879م، [5] ثم بدأ نجمه بالأفول إذ انه لم يتحمل كل تلك الأعباء التي تركها له السلطان عبد الحميد، كما أن اختلاف التفكير بينهما جعل السلطان ينفر منه. كما ألب عليه أيضا رجال الدين، وبذلك عزل خير الدين من منصبه.

توفي في الأستانة سنة 1307ه_ 1889م، مخلفا تاريخا كبيرا وحافلا في الإصلاح[6].

[1] محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1982م، ج2 ص 275- 276.
[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 49.
[3] أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط 3، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1971م، ص 183.
[4] بنبلغيث الشيباني: المرجع السابق، ص 70.
[5] مسعود الطاهر: المرجع السابق، ص 171.
[6] أحمد أمين: المرجع السابق، ص 183.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك.

المطلب الأول: ظروف كتابته.

لقد أتم كتابه في خريف سنة 1867م، فتصدر له الإذن بطبعه في رمضان 1284ه جانفي 1868م، في المطبعة التونسية. وقد نشر في كراريس صدر آخر كراس منها في أواخر ربيع الثاني في عام 1285ه أوت 1869م، ثم أضيف إلى الكتاب التقارير العديدة التي وردت على خير الدين بعد اطلاع المثقفين على كتابه[1].

ألف خير الدين كتابه هذا في زمن عزلته التي امتدت سبع سنوات، قضاها في السفر و التأمل والمحاكاة.

كانت حالة تونس أثناء انعزال خير الدين في كتابة أفكاره تتخبط في الأزمات التي تمثلت فيما يلي:

ـ غرق البلاد في المديونية. وبذلك خضعت البلاد لوصاية اللجنة المالية العالمية في 1869م[2]، مما اجبر هذا الوضع الباي بإصدار عهد الأمان سنة 1857م، ثم الدستور عام 1861م، بعد ضغط الدول الأوروبية عليه لحماية رعاياها في الأيالة التونسية.

ـ قيام ثورة شعبية بقيادة علي بن غذاهم بسبب الضرائب التي رفعتها الحكومة التونسية، خاصة على المجتمع الريفي الذي يكون أربعة أخماس الأيالة. وكان لهاته الثورة صدى في أنحاء تونس كادت أن تغرق البلاد في وحل الحرب الأهلية إلا أن الباي تمكن من القضاء عليها وقتل زعيمها.

وما كادت البلاد تتخلص من هاته الثورة حتى انتشر بين الأهالي مرض الكوليرا، فانتشرت المجاعة والقحط وهلك الآلاف. وبذلك توقف الإنتاج الزراعي والصناعي للبلاد[3].

---

[1] أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 17.

[2] محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، دار سارس، تونس، 2010م، ص 97.

[3] خير الدين التونسي : أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تح: منصف الشنوفي، ط 2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986م، ص 31.

ـ تدهور المالية التونسية بسبب اضطراب أحوال خزينة الدولة بانخفاض نسب مواردها الخارجية وارتفاع مصاريفها بالتبذير في المغامرة بمشاريع مرتجة ومكلفة ولا تعود بالفائدة على الحكومة[1].

المطلب الثاني: أسباب التأليف.

كان على خير الدين إن يخوض معركته على جبهتين: داخلية وخارجية، الأولى في مواجهة أوروبا الزاحفة نحو البلاد التونسية، والثانية في مواجهة المعارضة الداخلية للإصلاح مع كل ما رافقها من مظاهر تخلف في المجتمع. ويقول حرفيا:

«إن الباعث الأصلي على ذلك أمران أيلان إلى مقصد واحد:

احدهما: إغراء ذوي الغيرة والحزم، من رجال السياسة والعلم، بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة، وتنمية أسباب تمدنها بمثل توسيع دوائر العلوم العرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة، وترويج سائر الصناعات، ونفي أسباب البطالة. وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولد من الأمن، المتولد منه إتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروباوية بالعيان.

ثانيهما: تحذير ذوي الغفلات من المسلمين عن تمديهم في الإعراض عما يحمد من سيرة الغد، لموافقة لشرعنا، بمجرد ما انتفش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السير و التراتيب ينبغي أن يهجر، وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر، حتى أنهم يشددون الإنكار على ما يستحسن شيئا منها، وهذا إطلاقه خطأ محض.

فإن الأمر إذا كان صارا من غيرنا وكان صوبا موافقا لأدلة، ولاسيما إذا كنا عليه واخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله، بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله»[2].

ـ تأثر خير الدين بالحضارة الأوروبية خاصة بعد سفرة الأول إلى فرنسا لمتابعة قضية ابن عياد، وبقي هناك مدة ثلاث سنوات [3]، كذلك سفراته الخارجية التي زار فيها بعض الدول الأوروبية

---

[1] خليفة الشاطر: تونس عبر التاريخ "الحركة الوطنية ودولة الاستقلال"، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ج3، ص 11.

[2] نقولا زيادة: أعلام عرب محدثون من ق 18 إلى 19، ط1، أهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994م، ص 79.

[3] جلال يحيى: العالم العربي الحديث والمعاصر "المدخل"، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1998م، ج1 ص 244.

حيث اغتنم الفرصة لدراسة الأسس الحضارية والثقافية الغربية والمؤسسات الاجتماعية لهذه الدول[1].

ـ تأثره أيضا بأفكار المصلحين الذين عاصرهم، ومنهم محمد عبد الوهاب الذي اثر عليه في دراسته وتكوينه الفكري، وإدراك مشكلات المسلمين وقضايا العالم الإسلامي [2]، وكذا مطالعته للمؤلفات السياسية المترجمة في مصر عن الفرنسية بإشراف رفاعة الطهطاوي، والموجودة في مكتبة المدرسة الحربية بباردو، ومؤلفات خاصة بتاريخ الغرب [3]. وكذا معرفة فلسفة الدولة عند ابن خلدون، واتصالاته مع المصلحين التونسيين، أمثال حسين ورستم وأحمد بن أبي الضياف وسالم بوحاجب وبيرم الخامس حول الإصلاحات الضرورية للبلدان الإسلامية[4].

ـ تأثره بالثورة الفرنسية وبشعاراتها، حيث أصبح خير الدين يحاول أن يجد في الأفكار الأوروبية الجديدة مرجعية لها في التاريخ الإسلامي.

ـ التخلف والتأخر الذي أصاب تونس في فجر القرن التاسع عشر الميلادي.

ومن الأسباب الداعية لقيام خير الدين بتأليف كتابه، وهو معارضته للباي وخذندار في تطبيق السياسة الاقتصادية التي أدت إلى الأزمة المالية. ويصف هذا الوضع محمد بيرم الخامس بقوله: «فلو رأيت ما عليه القرار لملئت رعبا. ولوليت منه الفرار من ذئاب تغتال، وثعالب تحتال، مجتهدة في قلب الرحال، وتشتيت الرجال، وثعبان ثاغر فاه لابتلاع الأموال، فيا لها من حال يرثى لها من رام الترال»[5].

[1] محمد محفوظ: المرجع السابق، ص 237.

[2] عمر عبد العزيز عمر: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المعرفة التونسية، مصر، 2007م، ص 94.

[3] محمد محفوظ: المرجع السابق. ص 237.

[4] سمير أبو حمدان: خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، دار الكتاب العالي، بيروت، 1993، ص 114.

[5] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 36.

المطلب الثالث: محتوى الكتاب وأهميته.

يحتوي الكتاب * على خطبة ومقدمة وكتابيين، تناول في خطبة الكتاب زبدة معارفه وخلاصة نظرته حول نشوء الممالك وزوالها، وحول أسباب رقيها وانحطاطها، والمسار الذي ترسمه هاته الممالك لنفسها، سواء لجهة النشوء أو الأفول. كما يبين في خطبته ضرورة الأخذ من الغرب الأوروبي لما ينفع ، الأمة الإسلامية، ثم يعرج في ثنايا حديثة عن إعراض رجال الدين والسياسة عن هذا المطلب. كما نلمس بعدها مقاصد خير الدين ومنهجه، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1_ تذكير العلماء في استفادتهم من تجارب الأمم.

2_ إيقاظ الغافلين من رجال السياسة وسائر الناس العوام منهم والخواص، إن العالم من حولنا يتقدم ونحن بقينا في أماكننا، ولا يتم ذلك إلا بمعرفة أحوال الأوروبيين وما وصلوا إليه.

3_ جمع كل التجارب والمعارف والعلوم والتنظيمات الأوروبية في كتابه، حتى يستفيد منه الأمة الإسلامية في عجلة تقدمها[1].

أما المقدمة وهي أهم ما في الكتاب، فهي تحتوي على السبب الداعي للتأليف، ويلخصه خير الدين في نقطتين: الأولى، إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى رقي الأمة الإسلامية. أما الثاني، فهو تحذير المسلمين الذين يتمادون في الإعراض عن الأخذ من الغرب، من فعل ذلك [2]. كما تناول فيها حججه العقلية والنقلية التي تدافع عن الاستفادة من المؤسسات السياسية الغربية.

وتلخص برنامج خير الدين الإصلاحي حول ثلاث ركائز أساسية هي:

_ الاعتقاد الجازم بان الحرية شرط العمران، وفي المقابل فان الظلم ملازم لخراب العمران.

_ الإيمان الواضح والصريح بعدم التعارض بين الإسلام والحياة العصرية، أو بين النقل والعقل.

---

* ينظر: ملحق رقم 02- 03.، ص ص، 82، 83.

[1] خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 2-5.

[2] نفسه، ص 6-17.

ـ التسليم بحتمية التطور وضرورة الخروج من التخلف والدخول في الحداثة[1].

ثم يلي المقدمة بابان هما: "التمدن الأوروبي" و " تلخيص المكتشفات والمخترعات". ولقد تناول في التمدن الأوروبي أسباب الانحطاط بأوروبا في العصور الوسطى، وأسباب تقدمها في عصر النهضة.كما ذكر في كل قرن أهم العلماء الذين ظهروا آنذاك بداية من القرن الحادي عشر إلى القرن الثامن عشر[2].

ليدخل في الباب الثاني المكتشفات والمخترعات، حيث لخص لنا أهم الاختراعات الأوروبية التي تم اكتشافها في القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر الميلاديين، ومنها الآلة البخارية، والطيران...

ثم يعرج خير الدين إلى الحديث عن التعليم في أوروبا وإبراز منهاجه، وكان سبب تطور التعليم لديهم هو كثرة الأكاديميات والمكتبات التي اشتهرت بها أوروبا، ليشير خير الدين إلى الجانب السياسي من حياة الأوروبيين، القائمة على تهذيب أبناء العائلة المالكة، وتمتع الرعايا بالحرية بأنواعها كما فصلها خير الدين وعمل الوزراء والمجالس، هذا الجانب أدى إلى ازدهار الاقتصاد الأوروبي، وظهور الشركات والبنوك الأوروبية[3].

أما عن الكتاب كما اسماه خير الدين، فهما كتابان: فالأول **"كتاب دول أوروبا "** وفيه عشرون بابا، يدرس في كل باب دولة. حيث يدرس كل دولة من ناحية تاريخها ووصفها، ويذكر قوانينها وأحكامها السياسية وقوتها المالية والعسكرية.

أما الكتاب الثاني والذي جاء بعنوان **"الكلام على أقسام الكرة"** وبه ستة أبواب، وهو عبارة عن وصف للدول والقارات وصفا جغرافيا، حيث تناول في أبوابه الستة قارة أوروبا، ثم تحدث عن قارة آسيا ليعرج إلى أفريقيا وبعدها أمريكا ثم جزر الأوقيانوس وأقسام البحر[4].

---

[1] معن زيادة: الحل السياسي عند رواد النهضة، في ملتقى الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19، المنعقد بتاريخ، 23 أفريل 1983، المملكة المغربية جامعة محمد الخامس ، المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1986، ص 128.

[2] خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 61- 88.

[3] نفسه، ص 469.

[4] نفسه، ص 90.

كما زيل الكتاب في الأخير بالتقاريض* التي أرسلت إلى خير الدين عندما صدر كتابه، وكانت من قبل المفكرين المصلحين المعاصرين له، نذكر منهم: أحمد بن أبي الضياف ومحمد الباجي المسعودي وسالم بوحاجب ومحمد قابادو ومحمد بيرم ومحمد لبعربي زروق وغيرهم كثر[1].

_ أهميته:

يعتبر كتاب "أقوم المسالك" لخير الدين في مصاف الكتب التي صدرت إبان القرن التاسع عشر الميلادي، والتي ساهمت بشكل كبير في إيقاظ الشعور بالتجديد والتحديث داخل المجتمعات العربية[2]، "كتلخيص الإبريز في تلخيص باريس " لرفاعة الطهطاوي، و "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" لعبد الرحمان الكواكبي، و "علم الدين" لعلي مبارك، وغيرها[3].

ونظرا لأهمية هذا الكتاب ولإطلاع المثقفين من المشارقة عليه، فقد قرروا ترجمته وذكره في مؤلفاتهم، فمثلا تم ذكره في كتاب الأعلام للزركلي، وفي كتاب زعماء الإصلاح لأحمد أمين. وهذا يؤكد على أهمية مؤلف خر الدين والدور الذي لعبه في مجال الإصلاح وبث روح التجديد والتحديث في العالم الإسلامي ككل[4].

فقد ترجمت مقدمته إلى الانجليزية التي طبعت في أثينة سنة 1874م، كما نشر نص المقدمة العربي مرة ثانية سنة 1876م، في جريدة "الجوائب" التي كانت تصدر بإستانبول، ثم أخرجته في كتيب مستقل طبع في مطبعة الجريدة في نفس السنة، كما طبعت نفس المطبعة في سنة 1878م، ترجمة تركية لمقدمة "أقوم المسالك"[5].

---

* ينظر: ملحق رقم 03، ص84.

[1] خير الدين التونسي: المصدر السابق ، ص 469.

[2] سمير أبو حمدان: المرجع السابق، ص 85.

[3] خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 10-11.

[4] أحمد عبد السلام: المرجع السابق، ص 6-7.

[5] معن زيادة: الحل السياسي عند رواد النهضة، في ملتقى الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن 19م، المرجع السابق، ص 143.

يمكن أن يقال أن مقدمة "أقوم المسالك" قد نالت في الشرق العربي والإسلامي رواجا، لم ينهلها كتاب تونسي آخر في نفس تلك المدة. وهذا ما يدل على أهميتها وأهمية الأفكار التي تحتويها حيث أننا نجد عددا من الدراسات المعاصرة قد اعتنت بخير الدين وأخذت بآرائه ضمن بحثها للتراعات الإصلاحية في العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر الميلادي.

الفصل الثالث: إصلاحات خير الدين باشا التونسي.

المبحث الأول: الجانب السياسي و الإداري

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثالث: الجانب الثقافي و التعليمي.

الفصل الثالث: إصلاحات خير الدين باشا التونسي.

تميز خير الدين التونسي عن باقي رجال الإصلاح والنهضة انه ذو شخصية جمعت بين الفكر الإصلاحي ورجل سياسي في نفس الوقت، فهو يعتبر تجربة فريدة من نوعها يحتذي بها في الوطن العربي خاصة والعالم العربي عامة، وهذا يبرز من خلال الإصلاحات التي جسدها في جميع الميادين سياسيا، إداريا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، تعليما.

المبحث الأول:الجانب السياسي و الإداري.

المطلب الأول: سياسيا.

تمثلت إصلاحاته في هذا الجانب في مرحلتين رئيسيتين: مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى، التي حاول خلالها صنع القرار السياسي، أما الثانية فتبدأ منذ توليه رئاسة اللجنة المالية الدولية وتمسكه بزمام الأمور.

1_ مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى: بدا فيها خير الدين العمل السياسي منذ أن كان في عز شبابه في عهد المشير أحمد باي، حيث تقلد عدة مناصب سياسية وعسكرية، وكلف بالعديد من المهام خارج البلاد وأولها معالجة الفساد الإداري الذي أحدثه المتصرف المالي محمود بن عياد في باريس، وكان ذلك خلال فترتي 1853م_ 1857م[1].

وخلال الفترة التي مكث فيها في فرنسا أثرت في فكره، وجعلته يقارن بين واقع بلاده وبين واقع الغرب الأوروبي. وقد نجح في مهمته التي كلف بها، والتي كانت بداية الطريق أمامه.

ويحدثنا محمد بيرم الخامس عن هذه المهمة قائلا: «...بأنه في سنة 1272ه/1857م، قدم خير الدين من فرنسا لتهنئة الوالي محمد باشا فأمره ورقاه إلى رتبة الفريق، وعاد لإتمام الخصومة، فولاه محمد باشا وهو غائب وزارة البحر سنة 1273ه_ 1858م...»، ويضيف محمد بيرم

1 بنبلغيث الشيباني: النظام القضائي في البلاد التونسية " 1857م/ 1921م"، مكتبة علاء الدين، تونس، 2000، ص 254-255.

متحدثا عما قام به خير الدين بعد انتهائه من القضية «...ولما انتهى من القضية رجع إلى تونس، واعتنى بمباشرة وزارته... »[1].

والخطوة الثانية التي قام بها خير الدين باشا كان ذلك في عهد محمد الصادق باي عندما اصدر دستور 1861م الذي اعتبر أول دستور إسلامي، حيث قام خير الدين بتعديله وفقا لمبد فصل السلطات، حيث سعى لإيجاد حل بفصله بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كل واحدة على حدى، كما قام بإنشاء نظام برلماني وأسس مجلس تشريعي له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور[2].

كما حرص خير الدين على إحداث دستور، ومجلس للشورى، لا يناقش ضرورة وجود سلطة باعتبارها أساس كل المجتمعات الإنسانية وإنما يناقش كيفية وجودها، فتوصل إلى أن السلطة الشخصية خطر كبير، على اعتبار أنها السبب الرئيسي لعدم العدل، ولذلك لم ينتظر حتى يصبح في السلطة لكي يفرض وجهة نظره، وإنما قام بعرض سلبياتها في البداية، فساهم في تغيير النظام[3].

ومن الجديد الذي أحدثه في الدستور، المجلس الأكبر " النواب" الذي كان يضم ستين عضوا، باعتبار خير الدين كان نائبا لرئيس المجلس لفترة قصيرة، حيث آلت إليه الرئاسة بعد وفاة رئيسه في ماي 1861م، وتعتبر هذه الوظيفة الأكثر أهمية التي اشتغل فيها عدة سنوات، فقد عقد أول جلسة افتتاحية للمجلس يوم 26 ابريل 1861م، حيث كان المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع في دار الباي، لمناقشة قضايا البلد، ودراسة الميزانية السنوية المقدمة من طرف الحكومة ومراقبتها[4].

[1] محمد بيرم الخامس: المرجع السابق، ص 225.

[2] تامر حبيب: هذه تونس، مطبعة الرسالة، مكتب المغرب العربي، د ن، د ت ، ص 23.

[3] عبد القادر دوحة: الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية"، مجلة العصور الجديدة، ع 11-12، جامعة وهران، الجزائر، 1434ه/143-ه، 2013م-2014م، ص 251.

[4] نفسه، ص 252.

وخلال رئاسته للمجلس اصطدمت إصلاحاته ببعض المشاكل أهمها، تناقضه مع الوزير مصطفى خزندار بشأن إدارة الأموال العمومية و لم يتمكن خير الدين من زعزعة نفوذ الوزير فاستقال[1].

كما يشير لنا صاحب الصفوة ويسجل لنا ما قاله الوزير أحمد ابن أبي الضياف عن مدة رئاسته خير الدين في المجلس بقوله : «...وانتفع المجلس بإعانته أي انتفاع .» ويتحدث محمد بيرم الخامس عن استقالة خير الدين مشيدا إلى الكثير من الأمور التي قام بتحسينها أثناء رئاسته إلى أن «...نشبت مخالب التضاد بينه وبين الوزير السابق...، واضطربت أعضاء ورأى أن المال إلى جعل المجلس صوريا ...، فاستعفي من الرئاسة...»[2].

رغم استقالته من منصبه إلا أن الباي كان يستشيره في بعض المسائل والأمور المتعلقة بالأجانب وفي هذه الفترة كانت تونس تشهد وقت عصيب تتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتنامي الخطر الأجنبي على الإيالة، وسخط الشعب ضد الباي حيث هذا الأخير ترك مسؤولية البلاد في يد وزيره إلى أن أصبحت البلاد غارقة في الديون [3]، اقترح الباي في سنة 1869م بتشكيل لجنة يرأسها موظف تونسي من اجل إنقاذ البلاد من الوضع الذي آلت إليه، وفي هذه الأثناء برز خير الدين كرئيس لهاته للجنة بعد استدعائه من طرف الباي فكانت بدايته في المرحلة السياسية من جديد، وتكلم محمد السنوسي عن عودة خير الدين إلى المعترك السياسي قائلا: «...ودخل الدولة عند انتصاب الكومسيون بعد تأخره في بيته مدة، فكان تصرفه بمشاركة الأعضاء الأجانب الذين يحرسون المال لحقوق أرباب الديون...، أما الأمر الثاني.. ففيه همة دعته للتشوف إلى المعارف السياسات »[4].

[1] محمد بيرم الخامس: المرجع السابق 25.

[2] نفسه

[3] أحمد أمين: المرجع السابق، ص 165.

[4] محمد السنوسي: الرحلة الحجازية، تح: علي الشنوفي، ط 1، الرائد التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1976م، ج 1، ص 120.

ويتضح لنا مما سبق أن قبول خير الدين لرئاسة الجنة المالية الدولية يرجع إلى تحمسه في مقاومة التمدد الأجنبي، على الصعيد الاقتصادي والمالي والسياسي هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبته في الرجوع إلى الحياة السياسية على حد تعبير محمد السنوسي، وبداية تجسيد أفكاره الإصلاحية وآرائه السياسية[1].

2_ مرحلة الوزارة الكبرى: تميزت هذه الفترة بتوسيع دائرة إصلاحاته قد لعب دورا كبير هنا تجلى في تخفيف المديونية على البلاد، حيث كان أول عمل له الفصل بين اللجنة المالية الدولية ومالية الحكومة وذلك من أجل الحفاظ على الاستقلال المالي وأيضا اقتصاد البلاد من ناحية أخرى، ومن جهة أخرى إزالة التدخل الأجنبي في شؤون الداخلية للبلاد خاصة في المجال السياسي والمالي والاقتصادي، وبالتالي التأثير على سيادتها لاسيما و أنه سيد العارفين بعواقب ذلك في جعل الحكومة صورية.

وإضافة إلى ذلك أشار خير الدين على الباي بتوظيف رئيس اللجنة كوزير له في رتبة الوزير الأكبر مثلما هو معمول به في أغلب الدول الأوروبية، ونقل شؤون اللجنة إلى مقر الوزارة لتوحيد مصدر القرار وجعل اللجنة كجهاز من أجهزتها مما يقلل من هيمنة الأجانب عليها[2].

حيث جعل منصب الوزارة الكبرى تصب جميع أنشطتها الإدارية موحدة، حيث قسم كل إدارة على حدى إلى أربعة أقسام على رأس كل منها مستشار.

أما فيما يخص المديونية فقد تعامل معها خير الدين باشا بفرض سياسة مالية صارمة ومن ثم بادر بتنظيم ميزانية الدولة تنظيما محكما، بعد دراسته لقوانين الميزانية وكيفية إعدادها في الدول الأوربية، وهذا ما عبر عنه بيرم الخامس «...وحصر أوجه الدخل والخراج وبناها على ميزان سنوي...»، بعد إجراء مفاوضات مع اللجنة ومع الدول الأوروبية، استطاع حصر مواردها، وبادر بتقسيم مداخيل الحكومة إلى قسمين:

[1] محمد السنوسي: المصدر السابق، ص 121.

[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص258.

1_ **القسم الأول:** يتولى قبضه مجلس الإدارة، الذي شكله خير الدين بعد رفض الدولة الأوروبية بأن تتولى الحكومة التونسية دفع فائض الميزانية.

2_ القسم الثاني: يمثل المصاريف الداخلية للحكومة التونسية[1].

وأيضا اعتمد على سياسية تقشفية لنظام محاسبي دقيق من اجل الحد من تزايد المصروفات، الأمر الذي جعل معدل مصاريف العمومية خلال فترة حكمه أربعة عشرة مليون ريالا، وهو ما يعادل ضعف ما كانت عليه خلال نهاية مرحلة مصطفى خزندار، وانظم دفع الديون في أوقاتها وهو ما وصفه بيرم بقوله : «...أما ما يتعلق بما حصل من الإدارة، فان ديون الحكومة حصرت فكانت مائة مليون وخمسة وسبعين فرنك، وكان الفائض الذي يدفع نحو عشرين مليون فرنك...»[2].

أما فيما يخص السياسة الخارجة لخير الدين باشا الجانب الدبلوماسي، فقد انشأ مجلسا مختلطا من موظفي القنصليات الأجنبية الذين لهم رعايا في القطر يترأس هذا المجلس موظف تونسي مختص في القضايا التي يكون فيها احد المتقاضين تونسي والأخر أجنبيا، ويعود تأسيس هذا المجلس أن خير الدين لديه خبرة في التعامل مع الدول الأوروبية عندما كان على رأس وزارة البحر، وكان إحداث هذا المجلس خلفا للمحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطرا واضحا على السيادة القضائية للدولة، ولفترة من الزمن استطاع هذا المجلس الحد من سلطة القنصليات الأجنبية[3].

وأيضا في نفس الميدان الخارجي سعى خير الدين بكل ما لديه من نفوذ من جعل العلاقة مع دول الأجنبي يطغى عليها طابع الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، معبرا أحمد أمين بوضوح عن ذلك حينما قال خير الدين بأنه: «...كان يسلك من قناصل الدول مسلكا حازما حريصا، يصغي إلى طلباتهم المعقولة مع ذكر الأسباب المفصلة للرفض، ولذلك احترموه.»[4].

---

[1] بيرم الخامس: المصدر السابق، ج 1، ص261.

[2] نفسه، ص259.

[3] بنبلغيث الشيباني: المرجع السابق، ص 270.

[4] أحمد أمين: المرجع السابق، ص 168.

وبذلك يمكن القول أن خير الدين انتهج منهجه متوازنا مع الدول الأوربية التي كانت لها مصالح في تونس، وأيضا اعتمد في سياسته في البحث عن سبل النجاة من هذه وتلك، حيث رأى أن الأرجح لذلك بتوثيق الصلات مع الدولة العثمانية، وقد نجح في ذلك من خلال إقناع استانبول بتوثيق صلاتها مع تونس وإصدار "فرمان" يقرر أن تونس ولاية عثمانية على إنا لحكامها سياسية داخلية.

ما يمكن التأكد عليه أن التيار الإصلاحي التونسي هو تيار أصيل ظهر في عهد المشير أحمد باي في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتدعيما وتكريس جهود خير الدين استطاع أن ينفذه ويضبطه وفقا لمنهاج فكره الإصلاحي المستنبط من كتابه" أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك".

المطلب الثاني: إداريا.

لقد بادر خير الدين باشا بإعادة تنظيم الإدارة المركزية واللامركزية والمجلس واستعان في ذلك بأنصاره من المصلحين، وعينهم في مواقع هامة في الدولة فكلف الجنرال رستم * بوزارة الحرب والجنرال حسين** بوزارة المعارف والأشغال العامة[1].

أما فيما يخص الهياكل الإدارية والهيئات والمؤسسات السياسية فقد وضع لها نظام محكما مقاوما مظاهر الفساد والرشوة عن سلفه مصطفى خزندار، وحمى السكان من تجاوزات الحكام

* الجنرال رستم: مملوك تركي الأصل استقدمه أحمد باي من استانبول، تكون في مدرسة باردو الحربية وساهم في حركة الترجمة، تقلد عدة مناصب سياسية تم عزله 1867م بسبب معارضته لسياسة مصطفى خزندار، تم تعينه بعد عودة خير الدين إلى الحكومة وزيرا للبحر. ثم استقال منه 1878م بعد عزل خير الدين من الوزارة الكبرى. قضى أيامه الأخيرة في الإسكندرية وفاته 1886م، للمزيد ينظر: محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأقطار والأنصار، ص 538.

** الجنرال حسين: مملوك شركسي الأصل، تكون في مدرسة باردو الحربية وساهم في حركة الترجمة، عضو في مجلس الباي، تقلد عدة مناصب سامية في الدولة منها رئاسة المجلس البلدي في 1858م، الإشراف على جريدة الرائد التونسي وإدارة المطبعة الرسمية، استقال من وظائفه بسبب معارضته لخز ندار، بعد عودة خير الدين عينه وزير للمعارف والأشغال العامة، استقر أيامه الأخيرة في ايطاليا وفاته هنالك 1887م، للمزيد ينظر: محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ج 1، ص 65.

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ط 1، دار صادر، بيروت، 1986م، ج 2، ص 537.

وحفظ أموال الخزينة من سوء التصرف، وأعاد الأمن، فبدأت الدولة تستعيد حضورها وهيبتها بعد فترة طويلة من اهتزاز.

وعمل أيضا على إنشاء مجلس خاص يتولى محكمته بنفسه متجنبا ما قام به أسلافه القدامى وجعل الوزارة هي التي تباشر في فصل بين القضايا[1].

اهتم بالوظائف الحكومية فحدد مراتبها ومراتب القصر ومنع الرشوة، وبيع الوظائف وراقب جامعي الضرائب بوضع أسس سلمية للميزانية الدولة على الطراز الحديث، مخصصا قسما منها لدفع فوائض الديون المتراكم على الإيالة، والقسم الثاني لضروريات الحكومة، نظم الأوقاف فأعاد تنظيم الأوقاف العامة ولها دورها الديني والاجتماعي، وانشأ لهذا الغرض جمعية للأوقاف يساعد مجلس خاص بتنظيمها واسند رئاستها إلى " محمد بيرم الخامس"[2].

أما من ناحية تحسين أساليب الإدارة وإجراءاتها فقد أدخل خير الدين ما يسمى بالنظام "التقيد" الذي بمقتضاه يتم تسجيل كل المعاملات الإدارية من مراسلات وقرارات وعقود وأحكام في دفاتر خاصة يمكن الرجوع إليها متى دعيت الحاجة لذلك[3].

وبالتالي فان إصلاحاته في هذا الجانب جاءت مساعي لتحقيق التوازن الكامل خاصة في المجال السياسي الذي كان يعرف تذبذبا، وذلك بسبب تناقض الباي مع سياسة مقربيه كانت لها اثر على سوء تسير إدارة للبلاد.

[1] عبد القار دوحة، المرجع السابق، ص 255.

[2] عبد الرزق خلف الطائي: "خير الدين التونسي ومشرعه النهضوي"، مجلة دنيا الوطن، عدد 6، 2010/5/21، ص 6.

[3] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 255.

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي.

كان الاقتصاد التونسي في فترة تولي خير الدين الحكم اقتصاداً ريفياً تقليدياً، يقوم بالدرجة الأولى على الزراعة وتربية الأغنام، وبعض الصناعات والحرف التقليدية. وقد أدى انفتاح المجتمع الريفي على مستجدات الزراعة الحديثة إلى كساد المواسم الزراعية، وكان أن انتشرت وطأة الأزمة من أهل الريف بعد تغلغل الأوروبيين [1]، وشروعهم في تطعيم وتلقيح وتأصيل الأشجار ، بحيث أصبحت تدر غلالا وفيرة، فكانوا اعرف من التونسيين في عملية استثمار الأراضي وتصدير الغلال إلى الخارج وعلى رأسها غلال زيت الزيتون، بحيث وضع الأوروبيين أيديهم على مجمل الإنتاج التونسي من الزيتون، واحتكروا التجارة إلى الخارج إلا القليل النادر من أهل البلاد، وما يذكر أن الحرف والصناعات البسيطة التي كانت وقتئذ مصدر عيش، تلقت صفعة أليمة على يد الصناعة الأوروبية المتطورة خاصة صناعة "الشاشية"[2].

ومن أعمال خير الدين باشا في مجال الاقتصاد ما يلي:

1_ الفلاحة:

وبما أن دور الفلاحة كان مصيريا بالنسبة للاقتصاد التونسي، فقد بدا خير الدين عمله بتوجيه تعليمات دقيقة عبر المناشير التي كانت يصدرها تجبر جميع السلطات بوضع أهمية قصوى لتنمية النشاط ألفلاحي، ترجمت هذه التعليمات ميدانيا بقيام القياد في مختلف الأنحاء والمناطق، بتحديد مساحة الأرض المزروعة وإيفاد تقارير عن أسباب توسع أو تقلص المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى أعلام الحكومة يوميا بكمية الأمطار المتساقطة في قياداتها، وتحديد احتياجات كل منطقة من المياه.[3]

---

[1] خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 28.

[2] سميح أبو حمدان: خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، موسوعة عصر النهضة الشركة العامة للكتاب، بيروت 1993م، ص ص 18-19.

[3] عبد القادر دوحة : الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م، وعلاقتها بالحضارة الغربية ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 204.

ويظهر ذلك أن خير الدين التونسي كان يهدف إلى تبني نظام إحصائي لعملية الإنتاج، ينطلق منه لوضع التقديرات الجبائية للدولة، وتحديد حجم المساعدات التي يمكن أن تقدم إلى الفلاحين ومراعاة تحقيق عدالة جبائية تؤسس فيما بعد لنظام جبائي ايجابي يخدم التنمية الفلاحية في المستقبل.

وفي هذا الإطار قام خير الدين بتعديل الضرائب الفلاحية وتخفيضها بعدما لاحظ بعينه أن كثرتها أضاعت الزراعة؛ بسبب أنها لم تكن تؤول إلى تنمية خزينة الدولة وتحقيق منافع عامة، وإنما كانت صيغة الاستيلاء الدولة وبعض رموزها على إنتاج وخيرات البلاد. وكان خير الدين إن شرع في سياسته هذه منذ سنة 1869م، إلا أن حرية الحركة كانت محدودة لتأثير اللجنة المالية الدولية على مالية الدولة[1].

ولقد لخص لنا بيرم الخامس الإجراءات الجبائية التي اعتمدها خير الدين بعدما امسك بزمام الأمور؛ فبالنسبة للضرائب المفروضة على الحبوب، يقول بيرم: "«»... انه حصرها في عشر كل ماشية أي ما يحرثه الرجل الواحد في السنة بحسب كل جهة وبذرها.. »، أما إذا تمكن صاحب الزرع من إثبات ما لحق بزرعه جراء كوارث طبيعة أو أمراض «... فانه يسقط عنه مقدار ما ضاع له ويؤدي اجر الكيل والتقييد والتقدير لأربعة ريالات... » أما في الجهات البعيد والتي تدفع عوض ذلك أموالا، «... فإن الدافع يدفع خمسين ريالا على كل ماشية في كل سنة وريالين أجرة المستخلص »[2].

ومن الإجراءات التي اتخذها خير الدين أيضا، تخفيض الضريبة على خرج الزيتون المسمى "بالقانون"[3]؛ والتي كانت قد فرضت من طرف أحمد باي سنة 1867م، والتي قال عنها أحمد ابن أبي الضياف بأنها مخالفة لصريح الشريعة الإسلامية ولحالة فقر البلاد، لأنها أفنت الأمل

[1] زهير الزوادي: الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية بتونس، ط1، دار الطليعة للنشر، تونس، 2005م، ص 152.
[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 162.
[3] نفسه، ص 163.

وعطلت العمل »[1] ويذكر بيرم أن خير الدين « نزله من رتبة ريال والنصف ريال على كل شجرة إلى ثمانية نواصر على كل شجرة »، كما انه قام بنشر ذلك في جريدة الرائد التونسي سنة 1286ه_1871م[2].

وقد قام خير الدين كذلك بتخفيض "ضريبة النخيل" فجعل على كل شجرة من نوع "الدقلة" ريالا ونصف على بقية أنواع النخيل ستة. كما شجع خير الدين غرس الزيتون والنخيل في إطار تطبيق إصلاحات جبائية أخرى لفائدة الإنتاج ألفلاحي، وذلك بتوزيع أراضي البور على الأهالي وأعفاهم من دفع الضرائب مدة خمسة عشر عاما[3].

ولقد التفت خير الدين أيضا إلى تحسين العلاقة بين الفلاحين وأرباب الأراضي في إطار ما يسمى بنظام الخماسة. حيث قام خير الدين بضبط كل ما يتعلق بشراكة الخماس والفلاح وفق ترتيب معروف يعتمد عليه القضاة والمتقاضين. احتوى هذا الترتيب على 73 فصلا، اختص الجزء الأول منه في الفلاحة وكراء الأرض، واختص الجزء الثاني بواجبات كل من الفلاح والخماس وحقوق كل منهما وعلاقة احدهما بالآخر، وبالتالي كان تحديد مسؤوليات كل من الفلاح والخماس تجاه بعضهم على الوجه الصحيح طبقا لمرجعية واضحة ومدونة[4].

وفعلا حثت هذه الإجراءات العديد من الفلاحين إلى استئناف نشاطهم ألفلاحي وإحياء أراضيهم المهملة، حيث أدت سياسة خير الدين التونسي إلى اتساعها إذ تجاوزت 700 ألف هكتار سنة 1877م، عند تخليه عن الحكم[5].

---

[1] أحمد ابن أبي الضياف : إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، تح: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ط8، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976، ج6، ص 178.

[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 163.

[3] نفسه

[4] بنبلغيث شيباني: النظام القضائي في البلاد التونسية 1857_1921م، مكتبة علاء الدين، تونس2000م، ص ص 299-300.

[5] زهير الزوادي: المرجع السابق، ص 153.

2_ الصناعة:

كان أول إجراء قام به خير الدين التونسي لإنعاش هذا القطاع وتوفير جو من الحرية وهو تطهير الوعاء العقاري الحضري، والذي كان تحت سيطرة الأجانب الذين استولوا على مختلف العقارات الحضارية بلا وجه حق، ومن اجل ذلك اتفق خير الدين معهم بحضور قناصل الدول الأوروبية كما يذكر بيرم الخامس على ثلاثة أوجه، فشمل الوجه الأول على من كان له رخصة بالبناء مسلمة من الباي حيث «»... جعل له قيمة كراء الأرض... ولو ورثته ميراثها من بعده..» أما الوجه الثاني فيخص من كانت له رخصة بالبناء من طرف وزير البحر فقط ، وفي هذه الحالة « فله إبقاء البناء مدة حياته... ومن بعده ترجع للحكومة وان امتنع قلع بناؤه أو تراض مع الحكومة في شراء الأرض». وأما بالنسبة للوجه الثالث والذي يخص من لم تكن له حجة « لزمة التوافق مع الحكومة أو قلع بناؤه»[1].

وفي ما يخص الإجراءات الأخرى التي اتخذها خير الدين، فقد شملت جانبين أساسيين:

يتعلق الجانب الأول بتنظيم العلاقة بين الحرفيين وأرباب الهيئات والهيئات التي تنظم نشاطهم، وذلك بتقنين العادات والأعراف التي تنظم الحياة الصناعية والحرفية في تونس. أما الجانب الثاني فيتعلق بتخفيض الضرائب على مختلف الصناعات بهدف إحيائها من جديد على غرار صناعة الشاشية وحرفة النقش على القباب. ولذلك كان يأتي بمهرة الصناع ويعهد إليهم بتعليم طائفة من الشبان. والى جانب ذلك كله قام خير الدين بإنشاء بطحاء القصبة وتحسينها وبناء سوق وتعميره بالتجار والحرفيين من الأهالي، ومحاربة الغش في المنتوجات بضرورة إخضاعها لمقاييس معينة بعد قيامه بتحرير المكاييل والأوزان وإبدال العملة الفضية التي كانت ناقصة في الوزن بعملة الذهب الكاملة.[2] إضافة إلى ذلك قام خير الدين بإحداث إجراءات أخرى مست الجانب التجاري

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 255.

[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 272.

وساهمت إلى حد بعيد في ازدهار الحرف والصناعات، كما ساهمت في رفع الإنتاج ألفلاحي وذلك بما حققته للمنتوجات الصناعية والزراعية من حماية داخلية وخارجية[1].

3_ التجارة:

إن تشجيع الفلاحين والحرفيين ومحاربة الغش في المنتوجات يؤدي إلى تحسين نوعية كمية الإنتاج التونسي لكي يستطيع منافسة المنتوجات الأوروبية التي غزت تونس في تلك الفترة، بالنظر إلى قوة الصناعة الأوروبية. من اجل ذلك بدأ خير الدين بتنظيم التجارة الداخلية بمنع بيع السلع خارج الأسواق والمحلات المخصصة لها. وبغية إنتاج نوع من التنافسية مع السلع الخارجية شجع المصدرين برفع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية من ثلاثة بالمائة إلى ثمانية بالمائة، وخفضها بالنسبة للصادرات[2].

كما قام أيضا بضبط قائمة المواد التي يمكن أن تصدر وحدد كميتها، مثلا في سنة 1875م، وفي ما يخص ميناء صفاقص سمح خير الدين بتصدير مائتي ألف قنطار من المواد الفلاحية، ذلك بعد قيامه بإحصاء الإنتاج الكلي وتقدير الاحتياجات الداخلية من المواد الاستهلاكية للمحافظة على الأمن الغذائي للدولة[3].

التفت خير الدين إلى الاستيراد الغير الشرعي، فقام بإنشاء هيئات مختصة بمراقبة الموانئ إضافة إلى مراقبة نشاطات القبائل الحدودية، أي بربط الحدود بحزام جمركي فعال.

ولتفعيل وتنشيط التجارة الخارجية سعى خير الدين إلى إقامة علاقات تجارية مع بريطانيا، في إطار تنويع العلاقات لإحداث نوع من التوازن بين الدول الأوروبية تجاه تونس، وذلك بموجب معاهدة 19 جويلية 1875م، خاصة مع دخول منتوج فلاحي جديد باب التصدير وهو منتوج الحلفاء[4].

---

[1] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 208.

[2] نفسه، ص 209.

[3] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 209.

[4] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 209 .

وقام خير الدين بإنشاء مجلس مختلط سنة 1877م، للفصل في القضايا التجارية والمالية التي تنشأ بين السكان والتجار التونسيين من جهة وبين التجار الأجانب من جهة أخرى[1].

4_المالية:

اعتبر خير الدين النظام المالي بمثابة الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة، لاعتباره العصب التي تقوم عليه الجوانب الأخرى من فلاحة وصناعة وتجارة، وهو ما يفسر الأهمية الخاصة التي أولاها في برنامجه الإصلاحي. ولقد قام النظام المالي لخير الدين التونسي على ركنين أساسيين[2]:

الركن الأول يتعلق بطرق تحصيل الموارد المالية الضرورية، بينما يتعلق الركن الثاني بكيفية استغلال وتوزيع تلك الموارد على مختلف القطاعات في الدولة، بما يكفل تفعيلها وزيادة إنتاجها. فبالنسبة للموارد المالية التي كانت ترتكز أساسا على الجباية، حاول خير الدين تحويلها من جباية سلبية تؤول إلى تفقير الشعب وإضعاف الدولة إلى جباية ايجابية تهدف إلى إعادة توزيع الإنتاج الوطني على كل السكان، بما يحقق المساواة، ويحفظ للدولة سيادتها الداخلية والخارجية، تجلى ذلك في التعديلات التي ادخلها على طرق تحصيلها وكميتها، بحيث أبطل ما رآه غي مناسب ولا يحقق العدل وخفض في بعضها. ولقد فهم محمد بيرم وتتبع خطوات النظام الضريبي الذي انتهجه خير الدين فكتب يقول: «... وأما ما يتعلق بتحسين الإدارة المالية والحكيمة في القطر فأحدث أمورا عديدة نافعة فمنها انه أبطل المجابي التي اختلفت كميتها وكيفيتها»[3].

وفي نفس السياق نشير إلى أن خير الدين التونسي اصدر سنة 1292ه_1877م، منشورا موجها للقياد يلزمهم فيه بتسجيل المحاسبات الخاصة بمختلف العمليات الضريبية، كما يلزمهم أيضا بتقديم الوصلات إلى دافعي الضرائب. [4] وأوقف الحملات السنوية التي كانت تقوم أساسا على

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 153.
[2] خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 40.
[3] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 262.
[4] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 211.

القوة، وحل محلها ذلك الشعور الخاص الذي حاول خير الدين أن يغرسه في الأفراد وهو المنفعة العامة وهو ما استلهمه من خلال احتكاكه بالأوروبيين.

ويظهر تأثر خير الدين الشديد بالفكر الأوروبي المالي من خلال بعض مواقفه ومنها انه رفض أن يصرف فاضل الأوقاف على الشؤون العسكرية. وأوضح وجهة نظره بأن الشؤون العسكرية لها مخصص من مالية الدولة إلا إذا عجزت[1].

وكان خير الدين بموقفه هذا يريد تطبيق ما عاينه بدقة متناهية، بحيث يصرف كل قطاع ما خصص له دون تداخل فيما بين القطاعات بما يكفل السير الحسن وعدم التبذير وترشيد النفقات ضبطها، فإذا طبق ذلك يكون كل قطاع ملزم على إنفاق ما خصص له في غرضه المحدد، وتنتعش كل القطاعات وينعكس ذلك على الجانب الاجتماعي للسكان.

المطلب الثاني: الإصلاح الاجتماعي.

وتبرز ملامح سياسة خير الدين الاجتماعية في عنصرين هامين:

يتمثل العنصر الأول في القضاء باعتباره ركيزة من الركائز الاجتماعية لأي مجتمع بشري، فيما يتمثل العنصر الثاني في نظام الوقف، الذي اعتبره عنصرا مكملا للعنصر الأول باعتباره يهدف إلى نفس الغرض ولذلك حاول خير الدين أن ينظمه بإدخال بعض الأنماط الأوروبية في التسيير وجعله يستجيب للحاجات الاجتماعية للأفراد.

1_ تفعيل القضاء:

أحس خير الدين التونسي بالوضعية المزرية التي يعيش فيها النظام القضائي لاسيما وانه كانت له الفرصة طيلة سنوات عديدة، لملاحظة طرف اشتغال القضاء الأوروبي ولفت انتباهه التشريعات الأوروبية الدقيقة والمقننة كما أن دفاعه على مصالح تونس في قضية "محمود بن عياد" جعلته ينتبه

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 256.

أكثر إلى هياكل المنظمة للإدارة القضائية الفرنسية، والإجراءات المتبعة في العمل القضائي محاولا اخذ ما يصلح منها وتجسيده في بلاده[1].

ـ إحداث هياكل جديدة: بدا خير الدين عملية التأسيس لهياكل قضائية ابتدء من سنة 1861م، حيث ستغل وظيفته كرئيس للمجلس الأكبر ليفيد بلده من خبرته القضائية، فأسس عشر محاكم مدنية دام اشتغالها طيلة عشر سنوات، اعتمدت على قوانين محددة دقيقة[2].

عودة خير الدين إلى الحكم كوزير سنة 1870م، وكوزير اكبر سنة 1873م، عرفت انجاز عدة أعمال في مجال القضاء، ساهمت في تحسين الإطار القضائي نوجزها فيما يلي:

ـ تكوين محكمة الوزراء: أسسها خير الدين لما سمي وزيرا مباشرا سنة 1870م، وهي عبارة عن قسم من أقسام الوزارة الكبرى تهتم بالنوازل، غير أن هذه المحكمة كانت تحضيرية فقط فهي تجهز القضايا على شكل معاريض لتعرض على الباي لتوقيعها، لكن الجديد في هذه المحكمة هو إحداث دائرتين مدنية وجنائية وهو ما يمكن تفسيره ببداية الاعتماد على القضاء المتخصص المعمول به في بلدان الغرب الأوروبي[3].

ـ محكمة الأحبار: وهي محكمة خاصة باليهود، تقوم بمعالجة كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية والدنيوية من زواج وطلاق ومواريث ووصايا تطبق فيها تشريعاتهم الخاصة.

ـ المجلس المختلط: كانت أول محكمة مختلطة للتجار، حرص خير الدين على تأسيسها لتعويض المحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطرا واضحا على السيادة الداخلية والخارجية للدولة[4].

[1] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 213.
[2] زهير الزوادي: المرجع السابق، 155.
[3] بنبلغيث شيباني: المرجع السابق، ص 286.
[4] نفسه، ص 270.

2_ التشريعات والإجراءات القضائية.

كان من أهم المجالات الإصلاحية التي طرقها خير الدين في فترة وزارته لتنظيم الهياكل القضائية الجديدة، اعتماد سلسلة من التشريعات الإجراءات قال عنها بيرم الخامس بأنها تهدف إلى « قطع وجوه تطويل الخصومات ودفع تعارض الأحكام»[1].

تبعا لذلك قام خير الدين بتشكيل لجنة من العلماء ورجال الدين محددا لها معالم عملها. خلصت هذه اللجنة إلى إيجاد ترتيب للحكم اشتمل على ستين فصلا ينظم مختلف الجوانب القضائية، ثم جعل خير الدين لمحكمته الشرعية بالحاضرة النظر إلى بقية المحاكم في المدن الأخرى المنتشرة عبر كامل المدن. وهو ما يمكن اعتباره عملا جديدا أتى بناءا على تأثيرات أوروبية يهدف إلى توحيد القوانين في كامل القطر مما يساهم في تحقيق المساواة بين الأفراد. وهكذا أصبحت دار الشريعة بالحاضرة طبقا للترتيب المذكور المرجع الأخير لأحكام قضاة المدن، وهو ما يفتح المجال لدخول مفهوم الاستئناف[2].

أما فيما يخص القوانين العرفية فقد تم ترتيبها هي الأخرى ترتيبا يتماشى مع ضرورات الوقت، بحيث تم تقنين عرف الفلاحة والخماسة وتحسنت العلاقات بين الفلاح والخماس، إضافة إلى تقنين العرف التجاري وشؤون الزواج.

كما اعتمد قانون الجنايات على العرف المحلي المتبع حتى انه سمي بقانون الجنايات والأحكام العرفية، بحيث تلك القوانين ملزمة للجميع وخارجة عن صلاحيات المحاكم الشرعية. ولقد اعتمد خير الدين في هذه الترتيبات على الأعراف المحلية و لم يقتبس القوانين الأوروبية للمجتمع التونسي مراعاة لعاداته وعلاقاته الاجتماعية، وإنما كان اقتباس خير الدين مبني على الأساليب الأوروبية أي اعتماد التقنيات فقط[3].

---

[1] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 214.

[2] بنبلغيث شيباني: المرجع السابق، ص 301.

[3] نفسه، ص 308.

وجدير بالملاحظة فقد حددت الترتيبات السابقة الضمير المهني للقاضي وحدود مسؤولياته، هذا وقد ألح خير الدين على ضرورة وجود أرشيف في كل محكمة للاعتماد عليه كسوابق قضائية للحكم في النوازل المستقبلية وتقدير التطور الحاصل في معالجة القضايا[1].

كما أعطى خير الدين صلاحيات خاصة لمحكمة الحاضرة منها: الاختصاص في الجرائم وإحضار المتهمين. يضاف إلى ذلك كله أن الترتيبات الجديدة أعطت للمفتيين سلطات إضافية كنيابة القاضي والمفتي في عملهما لتسهيل التقاضي، كما أكدت على المبادئ الضرورية العادلة كالتمسك بالمحل وإصدار الأحكام وأهمية المكان والعلاقة بين العمال والقضاة وهذه كلها من المبادئ الجديدة في القضاء التونسي تهدف إلى خدمة المجتمع[2].

أما فيما يخص مهنة عدول الإشهاد، فقد قام خير الدين بضبطها وتنظيمها وفق منشور صدر سنة 1874م، اشتمل على ستة عشر فصلا منظما لما يمكن أن يكون عليه الشهود وشروط الولاية وضبط أسمائهم وتاريخ ولاياتهم[3]. ومن الواضح أن ترتيب العدول هو انجاز كبير في الميدان القضائي، إذ مكن القضاة من التقليل من فرص ضياع الحقوق، ودعم هذا العمل بصدور عدد من الكتب الموضحة لكيفية كتابة الشهادة.

كما فكر خير الدين اعتماد تشريع مدني للحقوق المختلطة بين المسحيين والمسلمين، حيث عين لجنة قوامها عدد من علماء المذهبين الحنفي والمالكي وواحد من التجار المسلمين، كانت مهمتها وضع نظام موحد للشرائع الإسلامية تستمده من الشرائع المالكية والحنفية، ومن القوانين الحديثة المتبعة في الإمبراطورية العثمانية ومصر، ومن عادات البلاد[4].

[1] بنبلغيث شيباني: المرجع السابق ، ص 293.

[2] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 216.

[3] بنبلغيث شيباني: المرجع السابق، ص 309.

[4] ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة 1798_1939م، تر: كريم عزفول. دار النهار، بيروت 1997م، ص 103.

أنشا خير الدين سجن عمومي للرجال والنساء، بالاعتماد على المقاييس الأوروبية من نظافة وتخلل للهواء و الأفرشة الضرورية للنوم وأماكن الاستحمام ومسجد للصلاة وطبيب يسهر على صحة المساجين وبالإضافة إلى ذلك جعله خير الدين مقسما إلى أقسام بحسب الجنايات حتى صار كما قال بيرم الخامس سجنا لا مقتلا[1].

2_ إصلاح الأوقاف:

لقد فرض انتشار الأوقاف وتنوع أصنافه وأهمية مداخيله وجود هيئة تشرف عليه وتسيره تتكون من مجموعة من الموظفين، الذين أصبحوا يشكلون شريحة اجتماعية تستمد صلاحياتها من الأحكام المتعلقة بالوقف، التي يعود النظر فيها إلى المجلس الشرعي ومن هنا يبرز لنا بجلاء مدى ارتباط الوقت بالنظام القضائي للدولة.

فهم خير الدين الدور الذي يجب أن يلعبه النظام الوقفي في المجتمع، ومن هنا بدأت محاولاته الأولى لإصلاحه انطلاقا من قانون عهد الأمان. لذلك ففي الفترة الدستورية هذه عمل خير الدين على إصدار منشور سنة 1858م، لكنه كان محدودا فيما يخص مراقبة الحسابات رغم انه أسس لإدارة مركزية و لأوقاف العمومية[2].

دعم هذا المنشور بمنشور جوان 1860م، والذي أعطى للإدارة حق مراقبة الأوقاف. أما منشور جويلية 1860م، فقد حدد دور الحكومة في التفتيش والمراقبة بالإضافة إلى إيفاد تقرير سنوي للحكومة عن حالة الأوقاف العامة.

كان إنشاء جمعية الأوقاف بناء على المنشور الصادر في جوان 1874م، والذي فرض أن يكون على رأس الجمعية مجلس إدارة يتكون من رئيس ونائب رئيس وعضوين وحظيت هذه الجمعية بناء على المنشور المذكور بالاستقلالية عن السلطة السياسة مع احتفاظها بالوصاية عليها،

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 271.
[2] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 219.

كما حظيت بتمتعها بشخصية مدنية واستقلالية مالية بحيث تدافع عن حقوقها أمام المحاكم الشرعية.

عين رئيس الجمعية أعضائها الواحد والعشرين من الشخصيات الدينية والعلمية وكلفوا بمراقبة العقود بصفة دورية في إطار مهام التفتيش، ويروى بيرم الخامس الذي تولى إدارة هذه الجمعية، بأن خير الدين قد عين تقاة لتقويم وتقدير ما يكفي للإصلاح الأملاك الموقوفة والذي تم تقديره بحوالي ثلاثة ملايين ريال أقيمت بفضلها الجوامع والمساجد في كل الجهات[1].

وما بينت لنجاح خير الدين في سياسته هذه وارتفاع المداخيل السنوية الذي أكده صاحب الصفوة بقوله: «كان دخله في السنة الأولى من مباشرتي وهي سنة 1291ه_1876م، حوالي مليون ومائتي ألف ريال، وصار دخله في السنة الخامسة ما قدره مليونيين ومائة ألف ريال »[2].

وقد وجه خير الدين فواضل الأوقاف إلى تحسين النواحي الاجتماعية حيث أجرى مرتب لأهل المجلس الشرعي، كما وجه منه إلى الزيادة في مرتب المدرسين بجامع الزيتونة.

ويذكر بيرم انه « زاد لكل مدرس في الطبقة الأولى ثلاثة ريالات يوميا ولأهل الطبقة الثانية ريال واحد.»، كما جعل خير الدين مرتب للحكام الشرعيين في جمع مدن القطر بعدما كانوا لا يقاضون شيئا على مهامهم حيث جعل لكل قاض 160 ريالا في الشهر ولكل مفتي 120 ريلا ولكل رئيس فتوى 150 ريالا »[3].

ولعل ما يمكن استخلاصه في هذا المقام هو انه بالإضافة إلى أهمية الوقف في تعزيز الرابطة الروحية، تكمن أهميته أيضا فيما جعل له خير الدين من اثر على الحياة الاجتماعية. فبفعل مردوده كان ينفق على رجال الدين والمدرسين والطلبة ولذلك فقد كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية، و لم يقتصر تأثير الأوقاف على الحياة الثقافية والدينية في عهد خير الدين، بل شمل عدة مجالات مثل الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين

[1] عبد القادر دوحة: المرجع السابق ، ص220.

[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص ص 262-266.

[3] أحمد الطولي: دراسات ووثائق في الحركة الإصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس1992م، ص 56.

وتقديم العون وتوزيع الصدقات وزيادة على ذلك فإن العناية بالوقف ساعد على انتشاره بما يؤديه ذلك التوسع والانتشار في تماسك الأسرة التونسية، وحفظ حقوق الورثة كما أن تنظيمات الوقف وأحكامه ساهمت في تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية[1].

توصلنا إلى أن خير الدين قام بعمل اقتصادي واجتماعي حضاري متقدم خلال هذه الفترة، عزز كيان الدولة وركز مؤسساتها وهياكلها وبلور مفهوم الوطن والوطنية، كما أن قيام المجالس وانتشارها في الحواضر والبوادي ساهم في إقرار الأمن وتوفير فرص العدالة، مما نتج عنه فقه قضائي جديد وتعزيز هيبة الدولة من خلال مقاضاة الأجانب، بالإضافة إلى الاهتمام بالسجن والمساجين وتسجيل الولادات والوفيات لضمان حق المتقاضين، وهو ما يبن بوضوح تأثر خير الدين الكبير بالمفاهيم الأوروبية التي لها علاقة بترقية الفرد وتفعيل حقوقه لكي يؤدي دوره الحقيقي داخل الجماعة.

[1] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص ص 267- 274.

المبحث الثالث: الجانب الثقافي التعليمي.

المطلب الأول: الإصلاح التعليمي.

شرع خير الدين في إحياء إصلاحات علمية وثقافية أقامها على أربعة أركان أساسية كان لها اثر بعيد في التطور الفكري التونسي، وهي إنشاء المدرسة الصادقية، وإصلاح التعليم الزيتوني، وإنشاء المكتبة العبدلية، وتشجيع الطباعة والصحافة والنشر.

1_ إصلاح التعليم الزيتوني:

كانت غاية التعليم في البلاد التونسية بث القواعد والمعلومات التي تمكن المتعلم من تدعيم عقيدته واكتساب لغة القرآن. ويتضح منذ ذلك أن التمكن من التعليم يتحقق بوجود عالم وطالبي علم، فلا يحتاج التعليم إلى معاهد معينة. ولا يخضع لقوانين مسطرة ولا إلى برامج، كما لا يتقيد بمراقبة من طرف السلطة السياسية، و لم يكن المقصود الأصلي من التدريس تحصيل الشهادات لكون وسيلة للارتقاء، وإنما كان لتحصيل العلم ورفع الجهل[1].

ثم جاءت دولة أحمد باي المشير الأول، فصرف الباشا عناية إلى العلم وأهله، ومن اهتماماته ما حبسه من الكتب على جامع الزيتونة، كما أن أهم ما قام به الباي هو أمره الذي أصدره في سنة 1858ه_1842م، بشأن ترتيب التعليم بجامع الزيتونة، وقام بانتخاب خمسة عشر عالما من المالكية ومثلهم من الحنفية وجعل لهم مرتبات، وقلد النظر فيها لشيخ الإسلام الحنفي والمالكي.

لكن بعد وفاة المشير أحمد باي، فإن شيوخ التدريس قد ضعفت هممهم، فكثر تخلفهم عن التدريس، وقل امتثال المشايخ النظار لما أنيط بهم من مراقبة للمدارس وقيامهم بواجباتهم [2]، أدرك أحمد باي الذي زار فرنسا وتأثر بها لما في العلوم من أهمية في صنع الحضارة. و لم يشذ خير الدين التونسي من هذه القاعدة فقد اهتم بالتعليم وجعله رهان انجازه، فمنذ مجيئه إلى الوزارة الكبرى

[1] بن عاشور محمد عبد العزيز : التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باي إلى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم وفروعه 1842_1932م، المجلة التاريخية المغربية، العدد 41_42، جوان 1986م، ص 5.

[2] أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت 1979م، ص 8.

دعم الاتجاه الذي كان قد بدأه أحمد بااي، والذي كان يهدف إلى وضع التعليم تحت سيطرة جهاز الدولة.

عرض خير الدين على المشير الصادق باي إصدار أمر التنظيم التعليم بالجامع الأعظم، وانتخب لذلك لجنة من علماء الزيتونة ورجال الدولة لقرير هذا النظام وتحرير فصوله [1]. واصدر الباي أمره عام 1292م_1875م، في ترتيب التعليم، وكان مشتملا على سبعة وستين فصلا، تنقسم إلى أربعة أبواب رسمية تتعلق بالعلوم المدروسة، وشؤون المدرسين والطلبة، وإعمال المشايخ النظار، وطريقة تنظيم الامتحانات. وعزز الوزير خير الدين هذا الإصلاح والتنظيم بإحدا ث وظائف ثلاث: مستشار للمعارف بالوزارة الكبرى، وتعيين نائبين لهذا المستشار بالجامع الأعظم وبهذه الطريقة تمكنت الدولة من مراقبة التعليم، وصار تحت مراقبة خير الدين نفسه.

وجاء هذا الترتيب فقسم التعليم إلى ثلاثة درجات اقتداء بالدول الأوروبية يمكن أن نعبر عنها بالعالية والثانوية والابتدائية. كما دعم المنشور نظام التفتيش والمراقبة. وقد قام خير الدين بتوسيع العلوم المدروسة بجامع الزيتونة يمكن أن نذكر منها: الهندسة المعمارية والرياضيات، والفلسفة والحقوق ، والآداب والتاريخ والجغرافيا، والرسم الهندسي والحساب والفلك وعلم المساحة الطبوغرافيا[2]. وهي علوم حديثة ذات علاقة وثيقة بأسس التقدم في الرب الأوروبي لاسيما وان خير الدين كان يرى في هذا التقدم نتيجة حتمية لتطور العلوم والمعارف[3].

يقول بيرم الخامس في هذا المقام أن من أعمال خير الدين الجليلة «... ترتيب العلوم وتدريسها بالجامع الأعظم جامع الزيتونة وضبط الدروس ... » بحيث تجري على الوجه المطلوب

[1] أحمد أمين ، المرجع السابق، ص 8.

[2] نفسه، ص ص 9-12.

[3] خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تح: المنصف الشنوفي، ط2، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس 2000م، ج1، ص 181.

«... وجعل امتحان للتلاميذ في كل سنة حتى لا يتقدم للوظائف العلمية إلا من قدمته نجابته وتحصيله»[1].

أما الكتب المعتمدة في تدريس المواد اللغوية حسب ما جاء في الإصلاح الصادر عام 1875م، فهي كما يلي: «... ولا يدرس النحو بالمرحلة العليا، أما في المراحل الأخرى فقد تم تحديد الشروح والمتون التي ستعتمد في تدريس الطلبة، من مقامات الحريري لابن رشيق وغيرها؛ وهي قصائد في مدح الرسول ونجد كذلك تدريس كتاب المثل السائر الابن الأثير»[2].

وقد جاء هذا الأمر بناءا عن ملاحظة الجنرال حسين الذي تولى وضع تقرير عن حالة التعليم في تونس، فقد لاحظ السيطرة النحوية على التعليم الزيتوني، بل سجل انتقاده قائلا: « النحو الذي اشتهر تشبيهه بالملح في الطعام يوجد منه بالجامع الأعظم ما يزيد عن مائة درس، والحالة هذه كمن يأكل الملح بالطعام لا الطعام بالملح»[3].

وبالإضافة إلى الحركية التي ادخلها خير الدين على العلوم المدروسة، أعطى أوامره لجعل الطلبة المتحصلون على التطويع إمكانية الجمع بين تلقي الدروس في المرتبة العليا والاستفادة بالتدريس للمرتبة الأولى من التعليم الزيتوني، وذلك للاستعانة بتلك الساعات التي تجمع لهم في آخر السنة مقدار من المال[4].

وقد وصف محمد الفاضل بن عاشور في كتابه الحركة الأدبية والفكرية في تونس « إن إصلاحات خير الدين كان لها الصدى الحسن في صفوف الطلبة وفي صفوف النخبة خاصة وان

[1] محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار والأقطار، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان 1997م، ج1، ص 270.

[2] عبد القادر دوحة: الإصلاحات الثقافية والعلمية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية، العدد 8، ص 86.

[3] حفناوي عمايرية: دراسات في وضع اللغة العربية وتطورها بتونس في القرن 19م، مجلة الحياة الثقافية، العدد 56، 1990م، ص 33.

[4] محمد الفاضل بن عاشور: الحركة الأدبية والفكرية في تونس، مطبعة دار الهناء، تونس 1956م، ص 12.

بعض الشيوخ الزيتونيين كانوا غير متحمسين في البداية الإدخال العلوم العصرية ضمن العلوم المقررة دراستها في الجامع الأعظم »[1].

2_ إحداث التعليم العصري:

لم يكتف خير الدين بإصلاح التعليم الزيتوني، بل عمد إلى بعث مؤسسة تعليمية عصرية على النمط الأوروبي وذلك بتأسيسه للمدرسة الصادقية، وهي مؤسسة علمية تأسست سنة 1875م، يغلب عليها الطابع العلمي، كانت اللجنة المؤسسة للمدرسة الصادقية، والتي شكلت لإعداد قانونها وبرامجها برئاسة خير الدين[2]، حيث كان التعليم بما يشتمل على القرآن والخط واللغات الأجنبية، والعلوم النقلية والعلوم العقلية والتي يمكن أن تكون مفيدة للمسلمين ما لم تتعارض مع عقيدتهم[3].

وزيادة على المدرسة الصادقية أنشا خير الدين إقامة خاصة بالتلاميذ، هؤلاء التلاميذ اللذين قال بشأنهم بيرم الخامس أنهم: «... يسكنون بالمدرسة وتقوم بهم زيادة على التعليم، بالأكل واللبس والمسكن مجانا... » ويضيف متحدثا عن حسنات خير الدين فيقول : « عنه بأنه أوقف عليها من أملاك الحكومة وأوقافها... » حتى ذاع صيتها وتخرج منها « من أبناء البلاد ما يشهد له به الوافد من أهل أوروبا والحاضرون لامتحانهم » وعند استكمالهم لمعارفهم يمكنهم أن « يتقدموا في جميع الوظائف المحتاج إليها في القطر على غيرهم... »[4].

ودائما في إطار الدعم المادي الذي قدمه خير الدين في هذه المدرسة ولضمان مجانية التعليم بها[5]، بذكر الأستاذ " زهير الزوادي " أن خير الدين قام بتعزيز قدراتها بوضع 231 ملكية عقارية انتزعتها الحكومة من مصطفى خذندار بعنوان تسديد الأموال العمومية التي اختلسها على ذمتها[6].

---

[1] محمد الفاضل بن عاشور: المصدر السابق، ص 25.

[2] علي الزيدي: بين الصادقية والزيتونية، المجلة التاريخية المغربية، منشورات سيرمدي، العدد 61-62، تونس1991م، ص 119.

[3] عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، لبنان، 1975م، ص ص 55-57.

[4] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 269.

[5] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 87.

[6] زهير الزوادي: الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية، دار الطليعة للنشر، تونس، 2005م، ص 159.

وقد كان خير الدين في ذلك حريصا على التأكيد بان التجديد لا يتعارض في المجالات التربوية مع روح الدين الإسلامي، وهو ما ظهر بوضوح في أن المدرسة الصادقية لم تكن منذ تأسيسها غريبة عن برنامج الزيتونة وان العلاقة التي جمعت بين هاتين المؤسستين كانت وطيدة، تميزت بالأخذ والعطاء والتفاعل المتواصل رغم اختلاف نظامي التعليم بها[1].

كان خير الدين يقر بأن موازيين القوى بين القطب الإصلاحي والقطب الرجعي ضمن النخبة الحاكمة في الإيالة ليست في صالحه، ولذلك اتجه عن قناعة إلى الاستثمار الاستراتيجي في التربية والتعليم، مما يساعد على تكوين نموذج جديد من النخبة العصرية المتفتحة على قيم التجديد والإصلاح، حتى إن المتتبع لنظرته وفكره العلمي يمكن أن يستنتج انه بالنسبة إليه لا خلاص لتونس إلا بتطوير المعارف، ولذلك لم يكن هدفه من تأسيسه للمدرسة الصادقية مجرد التعليم فحسب، وإنما الهدف منها هو إنشاء إطار موضوعي لتكوين نخبة مثقفة قادرة على إحداث التغيير في جميع المجالات[2].

ولعل هذا ما دفع الأستاذ حمادي الساحلي إلى القول بأن فكر خير الدين التونسي تجاوز سنة 1881م، باستفادة رواد الحركة الوطنية وهم في غالبيتهم تلاميذ المدرسة الصادقية الذين تمكنوا فيما بعد من تأسيس الجرائد والجمعيات الثقافية ونشر الوعي الوطني في صفوف الشعب التونسي[3].

وبالتالي لا شيء يغير الحرص الخاص لخير الدين وتحمسه لإصلاح التعليم، سوى رغبته في تكوين فئة ذات تكوين إداري وسياسي يمكنها تسلم الوظائف الإدارية فيما بعد. وهكذا يمكننا القول أن خير الدين نجح نجاحا عظيما من إنشاء الصادقية وإصلاح التعليم الزيتوني بحيث أصبحت الشبيبة التونسية على اختلاف منهجي تعلمها منه، ولقد أعانت المكتبة على تعميم هذا التوجه.

[1] نور الدين سريبي: خير الدين والتعليم، مجلة الحياة الثقافية، منشورات وزارة الثقافة، العدد 60، تونس، 1991م، ص ص 115-116.

[2] الزوادي: المرجع السابق، ص ص 156-157.

[3] حمادي الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ص 83.

المطلب الثاني: الإصلاح الثقافي.

1_ المكتبة العبدلية:

قام خير الدين بهدف تعميم توجهه العلمي والثقافي بتأسيس مكتبة وطنية تستجيب للمقاييس العلمية المعمول بها في بلدان الغرب الأوروبي، يقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أن تأسيس هذه المكتبة كان طبقا للمنشور الصادر سنة 1875م، في محل مكتبة قديمة من العهد الحفصي كانت قد اندثرت فعادت زهرتها وتجدد شبابها وجاءت في محلها وأدواتها ومرافقها على احدث طراز تعزى بالمطالعة وتقربها من ميل المثقفين[1].

لقد أعجب بيرم الخامس بهذه المكتبة فتحدث عنها في فقرة مطولة نقتبس منها حيث يقول بأن خير الدين «جعل لهذه المكتبة ترتيبا لم يسبق في البلاد على نحو التراتيب الجارية في الأستانة والممالك المتمدنة، بحيث لا يخرج الكتاب من المحل، ويستنفع المريد بما شاء من الكتب »أما عن وضعية الكتب داخل أدراجها فيقول أنها مرتبة « على نسق ليسهل الانتفاع بها ومناولتها »[2].

أما بالنسبة للكتب الموجودة في هذه المكتبة فقد قام خير الدين بجمع كامل الكتب التي كانت متفرقة في المدارس والمساجد. وأوقف عليها جميع كتبه الشخصية والمقدرة بحوالي ألف ومائة كتاب، بالإضافة إلى تحبيس جانب من الكتب التي دفعها مصطفى خزندار فيما عليه للدولة وجعلها بخزائن هذه المكتبة، التي ساعدت على تلاقي المطالعين في مكان واحد. مما يساعد على إبراز وحدة المثقفين وتشجيعهم وتقوية شعورهم بسمو الوسط الثقافي الذي ينتمون إليه.

كما أن ما جمع في المكتبة من المخطوطات والمطبوعات الحديثة الصادرة في استانبول أو بولاق والصادرة في أوروبا[3]، والصحف ونصوص القوانين والتراتيب المتعلقة بالبلاد التونسية أو غيرها من البلاد، فقد كان عاملا قويا في وصل مدارك المثقفين بتيار عقيدهم، فشاعت بذلك مله المعارف

[1] ابن عاشور: المرجع السابق، ص 25.

[2] بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 270.

[3] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 90.

وانتشرت الآداب وتقوت محبة المعرفة والمطالعة، ووجد القراء مجالا لأفكارهم في تلك المقالات التي كانت تنشر في جريدة الرائد وغيرها[1].

2_ تشجيع الطباعة والصحافة والنشر:

كان قيام خير الدين التونسي بتشجيع الطباعة والصحافة والنشر من أقوى الأركان الأربعة أثرا في تطور الحياة العلمية والفكرية في تونس، فقد كانت نهضة الوزير خير الدين بها، نهضة قوية وحازمة. فالمطبعة التونسية كانت عند ولاية خير الدين الوزارة الكبرى قد مضى على تأسيسها خمسة عشر عاما، والجريدة الرسمية هي جريدة الرائد كانت في سنتها الرابعة عشر. وكان صدور الرائد غير منظم، وفي عمل المطبعة ضعف وفتور[2].

كما أن المطبعة لم تلعب الدور الفعال منذ تأسيسها سنة 1860م، كانت الكتب المطبوعة 68 كتاب، غير انه في فترة خير الدين عرفت انتعاشة ملحوظة بعد أن قام ببعث النشاط فيها واسند نظرها عامة إلى الشيخ محمد بيرم ، ووسع نشاط النشر بها بالإكثار من نشر الكتب الأدبية والتاريخية. فكان من الكتب المطبوعة بها كتب محمد بالخوجة ومحمد قابادو وخير الدين نفسه، بالإضافة إلى عدد كبير من المخطوطات في اللغة والأدب واهم الكتب المقررة في برنامج الزيتونة مثل شروح الآجرومية وديوان حسان بن ثابث وربط تونس بمركزي النشر الهامين في العالم العربي بيروت ومصر فكثرت المراسلات والمبادلات واتسع باب جلب الكتب المطبوعة في الشرق وترويجها بتونس[3].

وفي سنة 1874م، ابتدأت المطبعة تصدر تقويما سنويا، استمر صدوره حوالي ثلاثين سنة بانتظام، اسمه "النزهة الخيرية". وبالإضافة إلى الدور الثقافي قامت المطبعة كذلك بطبع القوانين التنظيمية والقواعد الجديدة في تونس وكذا التنظيمات الدينية الخاصة بالتعليم وبالقياد وبالعدول[4].

---

[1] ابن عاشور: المرجع السابق، ص 26.

[2] نفسه.

[3] حفناوي عمايرية: المرجع السابق، ص 33.

[4] ابن عاشور: المرجع السابق، ص ص 20-27.

كما أن رغبة خير الدين في معرفة انجازات حكومته داخليا وخارجيا دفعه إلى بعث جريدة "الرياض التونسي"، التي أهملت من جراء الأزمة المالية والسياسية سنة 1860م. حيث أصبحت هذه الجريدة تمثل الصوت الرسمي وقناة تواصل بين الحكومة والشعب بالإضافة إلى دورها التربوي بالنسبة لغالبية الأهالي، إذ بفضل إجراءات إدارية وتقنية ظهرت تلك الجريدة من جديد، وأضحت زهرة تصدر بصفة دورية بفضل جهود محمد بيرم وحمد السنوسي اللذان ساهما مساهمة فعالة في برنامج خير الدين العلمي الثقافي[1].

وبالإضافة إلى جريدة الرياض، بعث خير الدين النشاط في جريدة الرائد التونسي فقد ذكر محمد بيرم الخامس في صدد الحديث عن وزارة خير الدين عندما تطرق إلى ذكر الرائد وكيف انتظم أمر صدوره « ثم الإفادة فيه بأفكار الوزير في المسائل السياسية بما كان ينشر فيه من المقالات المرشدة الذي هو ضروري للحكومة في إيقاظها للأهالي والسكان وإرشادهم... »[2].

وقد كانت الجريدة تشتمل على قسم رسمي تنشر فيه الأخبار الداخلة وأخبار متعلقة بتقدمات العلوم والاكتشافات ومقالات مترجمة عن الصحف الأوروبية تشتمل على تقريرات علمية في التاريخ والجغرافيا والاجتماع. وأضاف خير الدين إلى ذلك نشر مقالات عربية ترتبط بالحالة الراهنة مثل مقال " المدار على الرجال " عندما شاعت أخبار كذبت ببلاغ رسمي عن سحب الملك ثقته في الوزير [3]. ونشرت الجريدة بالإضافة إلى ذلك كله على صفحاتها كتب مسلسلة تعميما للفائدة[4].

وقد استغل خير الدين الصحافة ومن ورائها جريدة الرائد التونسي لأغراض سياسية، يظهر ذلك من خلال مقالة حماية المحتمين * التي حث فيها على التسامح والتبصير في معالجة وضع

[1] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 91.

[2] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 275.

[3] ابن عاشور: المرجع السابق، ص 27.

[4] حفناوي عمايرية: المرجع السابق، ص 33.

*حماية المحتمين: هو مقال لخير الدين التونسي ورد كافتتاحية الرائد التونسي العدد رقم 20بتاريخ 30 ماي 177، قام الأستاذ حفناوي عمايرية بنشره تحت عنوان: من نصوص خير الدين المجهولة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 60، 1991.

الأقليات وخاصة وضع الملل الغير إسلامية، وذلك بهدف سياسي لكسب ود الدولة الغربية أو على الأقل ملازمتها الحياد في الحرب الروسية التركية[1].

ووفرت الصحافة المجال المناسب لعملية التحديث اللغوي من حيث المصطلح ومن حيث الأسلوب، وخصوصا بعدما قدم سنة 1876م، شاب تونسي من نبغاء الزيتونيين المتخرجين على الشيخ قابادو وتلميذه بوحاجب وبيرم، وهو الشيخ محمد السنوسي لتحرير الرائد، والذي أضفى مساحة خاصة على المقالات المنشورة بضبطه ودعمها بآيات وأحاديث وكلام الحكام والبلغاء شعرا ونثرا[2]، زيادة على مقالاته ورحلاته خاصة "الرحلة الحجازية" و "الرحلة الباريسية"، اللتان تحدث فيهما عن تطور العلوم في فرنسا وأوروبا، واللتان حددتا موقفه ونظرته للحضارة الغربية[3].

[1] حفناوي عمايرية: المرجع السابق، ص ص 80-82.

[2] ابن عاشور: المرجع السابق، ص 28.

[3] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 93.

خاتمة

خاتمة

من خلال بحثنا ودراستنا لموضوع إصلاحات خير الدين باشا التونسي (1857-1877م). توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

ـ رغم قصر المدة التي قضاها خير الدين باشا التونسي في رئاسته للوزارة، إلا انه حقق انجازات كبيرة، واعتبر انجازه عمل أساسي لنهضة تونس إلى الحداثة وهذا انعكس عليها في شتى المجالات.

ـ خلفت شخصية خير الدين باشا التونسي نهضة وحداثة خلال القرن التاسع عشر، لذا استطاع أن يتوج من رواد النهضة المصلحين المسلمين الذين عاصروا تموج التقلبات العالمية الخطيرة في تلك الفترة.

ـ بفضل الإصلاحات جسدها خير الدين باشا عندما تولى الوزارة استطاع أن يقلب الأنظمة التونسية إلى أنظمة عصرية في جهاز الدولة، وقد تناول عمله الإصلاحي الدوائر الحكومية والمحاكم الشرعية والمدنية والتعليم والاقتصاد والزراعة والصحة.

ـ كان خير الدين قائدا فكريا عظيما، ورجلاً سياسياً في نفس الوقت، دافع عن تونس وحضارته ومجده، كما نبه إلى ضرورة مؤازرة الأجانب وعدم التسامح معهم، حيث تمثل ذلك في اقامة علاقات عملية معهم تخدم الايالة وتدفع عنها اطماعهم في الاستيلاء على خيراتها.

ـ جاءت مساعيه الإصلاحية في تحقيق توازن للبلاد وكذلك من أجل إصلاح أمته التي كانت تتخبط في أزمتها التي آلت بها إلى الهاوية. هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثره بالحضارة الغربية والتي وجد فيها المثال الأحسن.

ـ استعانته بالوسائل الحديثة وعناصر تقديمها في تحقيق أفكاره الإصلاحية، التي ساهمت في إثراء الفكر العربي الإسلامي.

ـ حرص خير الدين باشا خلال حياته على أن يخلد نفسه عندما قام بتأليفه لكتابه " أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك " لوعيه بأهمية الأعلام في ترويج الآراء، وترجع أهمية الكتاب إلى انه، صدر عن مصلح عربي مسلم أفكاره توحي بصانعة التقدم والحضارة.

ـ إن كتاب " أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك " يعكس اهتمام مؤلفه بسياسة السلطة العثمانية وحرصه على المساهمة في حل مشاكلها بإبداء الرأي والدعوة إلى مايراه صالحا وموافقا للعدل والاعتدال.

ـ إلا أن إصلاحات خير الدين باشا جاءت متأخرة في وقت أصبحت فيه تونس تحت الهيمنة الفرنسية المباشرة، بالرغم من إصلاحاته التي قام بها إلا أنها اعتبرت تجربة فاشلة انتقى تأثيرها الايجابي بالسلب على تونس، لم تفلح في إنقاذ البلاد من الاستعمار الذي أصبح يخيم بها.

ـ عمدت فرنسا بخلق حجج للدخول إلى تونس، بضغطها على الباي وخلق قناصلها مشاكل بين الباي ووزيره خير الدين باشا، من اجل أن تمد يدها وتستحوذ عليها، وبالفعل ذلك ما حصل في عام 1881م من اجل القضاء على النفوذ العثماني بتونس لتحل محله في الوقت الملائم.

ـوقد اثبت الفترة التاريخية المتمدد من القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الأولى، حدوث تقلبات في تموجات العالم الإسلامي عجز عن صد الخطر الاستعماري، أدى بالعجز القوى الإسلامية وما حدث في تونس وانتصاب الحماية الفرنسية عليها، كان سببا في فشل اصلاحات التي قام بها الرواد المصلحين

ملاحق

ملحق رقم 1: صورة خير الدين باشا التونسي.

أحمد الطويلي: المرجع السابق، ص 25.

ملحق رقم 2: صورة تبين الصفحة الأولى من كتاب أقوام المسالك.

كتاب

أقوم المسالك

في معرفة احوال الممالك

تاليف

الشهم الافخم الهمام فارس الكتائب والراع الت

متبع الذرى ابير الامرا

السيد خير الدين التونسي

ابقاه الله قدوة لكل موتسي

طبعة اولى

باذن خصوصي من الحضرة العليه

صانها وايدها رب البريه

في مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحميه

١٢٨٣

خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 1.

ملحق رقم 3: صورة تبين نموذج من محتوى أقوام المسالك.

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من جعل من نتائج العدل العمران ، وفضل بالعدل نوع الانسان ، واعلم به لحسن التدبير ومراتب العرفان ، وامر بالتعاون على البر والتقوى دون الاثم والعدوان ، أحمده وهو المتمجد في كل آن بكل لسان ، واصلي على عبده سيدنا محمد المرسل بالكتاب والميزان المنزل عليه ان الله يامر بالعدل والاحسان ، وعلى آله واصحابه حفاظ شريعته اللائقة بكل زمان ، الدائرة احكامها على مركزي الايمان والامان ، امـــا بعد فيقول جامع هذه الورقات ، ارشده الله الى اقوم الطرقات ، اني بعد ان تاملت تاملا طويلا ، في اسباب تقدم الامم وتاخرها جيلا فجيلا ، مستندا في ذلك لما امكن تلخيصه من الدواوين الاسلامية والافرنجية ، معما حرره المؤلفون من الفريقين فيما اتفقت عليه وانفرد به الامة الاسلامية ، وما سيسئل الباحث في المستقبل .

خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 2.

ملحق رقم 4: صورة تبين تقاريض من أقوام المسالك.

داخله منسبه

فن منسبه

كتابه منسبه

بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد

* تقاريظ الكتاب *

الحمد لله الملهم للصواب * المذلل لعباده الطرق الصعاب * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بافضل كتاب * وعلى آله وازواجه وذريته وكافة الاصحاب * وبعـــــد فلما نشر سابقا بعض هذا الكتاب بحث لحضرة المولف بعض السادة الاعيان من ذوي الخطط وارباب المراتب الدينية والسياسية بالحاضرة تقاريظ نفيسة اشعارا باستحسانه فخاطب مدير المطبعة بما نصه اما بعد فان بعض اخواننا من اهل الحاضرة اطلعوا على ما نجز طبعه من كتابنا اقويم المسالك في معرفة احوال الممالك الذي كلفتم بطبعه وكاتبونا بالمكاتيب الواصلة لكم المتضمنة استحسان ما اشتمل عليه وقد حصل لنا السرور العظيم بذلك حيث رأينا مبادي نجاح سعينا في جمعه وتحصيله بتوجه همم مثل حولاء الفضلاء اليه ولاظهار شكرنا لفضل الاعيان المذكورين

خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص 468.

ملحق رقم 5: صورة لشخصية علي بن غداهم.

عبد الجليل التيميمي: المرجع السابق، ص ص 24-25.

قائمة المصادر
والمراجع

* **القرآن الكريم برواية حفص**

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، تح: لجنة من كتابة للشؤون الثقافية والأخبار، ط 2، الدار التونسية للنشر، تونس، ج 1.

2. ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، مج: 2، ج 3 و4.

3. ابن خوجة محمد: **صفحات من تاريخ تونس** ، تق وتح: حمادي الساحلي الجيلالي بن الحاج يحي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986م.

4. ابن عثمان السنوسي: **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تح وتع، محمد الشاذلي النيفر، دار بوسلامة، تونس.

5. الباجي المسعودي: **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية** ، ط 2، مطبعة بيكار وشركائه، تونس، 1323ه.

6. بيرم الخامس محمد: **صفوة الإعتبار بمستودع الأنصار والأقطار** ، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997م، ج 1و2.

7. بيرم الخامس محمد: **صفوة الإعتبار بمستودع الأنصار والأقطار** ، ط 1، دار صادر، بيروت، 1885م.

8. التونسي خير الدين: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** ، تح: المنصف الشنوفي، ط 2، منشورات المجمع التونسي للعلوم و الآداب والفنون، تونس، 2000م، ج 1.

9. التونسي خير الدين: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** ، مطبعة الدولة، ط 1، تونس، 1283ه.

10. زيادة معن: **خير الدين التونسي كتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** ، ط 2، المؤسسة العربية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985م.

11. مخلوف محمد بن محمد: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتاب العربي، لبنان.

ثانيا: المراجع:

1. ابن عاشور محمد الفاضل : **تراجم الأعلام** ، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1970م.

2.ابن عاشور محمد الفاضل : **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** ، مطبعة دار الهناء، تونس، 1956م.

3.أبو حمدان سمير: **خير الدين التونسي "أبو النهضة"**، ط 1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993م.

4.أحمد الطويلي : **دراسات ووثائق في الحركة الإصلاحية بتونس** ، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، 1992م.

5.إعداد مجموعة من الباحثين، تنسيق الهادي التيمومي: **المغربيون في تاريخ تونس الاجتماعي**، ط 1، بيت الحكمة، قرطاج، 1991م.

6.أمين أحمد : **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، ط 3، مكتبة النهضة المصرية، القارة، 1991م.

7.بن عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ المشرق العربي**، د ط، دار النهضة العربية، د م ن، 1985م.

8.تامر الحبيب: **هذه تونس** ، مطبعة تونس، د ت.

9.التميمي عبد الجليل : **بحوث ووثائق في تاريخ المغرب "تونس، الجزائر، ليبيا " 1816م-1871م**، تق: روبا منتشران، د ط، الدار التونسية، تونس، 1992م.

10. الثعالبي عبد العزيز: **تونس الشهيدة**، تق وتر: سامي الجندي، ط 1، دار القدس، لبنان، 1975م.

11. جوهر محمد حسن: **تونس**، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1921م.

12. حوراني ألبرت: **الفكر العربي في عصر النهضة 1798م– 1839م**، تر: كريم عزفول، دار النهار، بيروت، 1997م.

13. دي كونستان بول ديستور نال: **غرو البلاد التونسية** ، د ط، منشورات صفر، باريس، 2002م.

14. الرافعي عبد الرحمن: **تاريخ الحركة القومية وتطور الحكم في مصر**، ط 4، د د ن، القاهرة، 1955م.

15. الزوادي زهير: **الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية بتونس** ، ط 1، دار الطليعة للنشر، تونس، 2005م.

16. زيادة نقولا: **أعلام عرب محدثون ق 18م و 19م**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994م.

17. زيادة نقولا: **تونس في عهد لحماية**، ط 1و الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م.

18. الساحلي حمادي: **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

19. الشاطر خليفة وآخرين: **تونس عبر التاريخ**، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م، ج 3.

20. الشاطر خليفة: **تونس عبر التاريخ "الحركة الوطنية ودولة الاستقلال"**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ج 3.

21. شرابي هشام: **المثقفون العرب والغرب**، ط 5، دار الناس، بيروت، 1999م.

22. الشريف محمد الهادي : **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** ، تع: محمد الشاوش، محمد محاينية، ط 3، دار ساراس للنشر والتوزيع، تونس، 1993م.

23. الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس**، در ساراس، تونس، 2001م

24. الشيباني بنبلغيث: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859م-1882م**، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقص، تونس، 1995م.

25. الشيباني بنبلغيث: **النظام القضائي في البلاد التونسية 1857م- 1921م**، مكتبة علاء الدين، تونس، 2000م.

26. الصادق الزمرلي: **أعلام تونسيون**، تق وتر: حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

27. صبري محمد: **تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم** ، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1982م.

28. عبد السلام أحمد: **مواقف إصلاحية في تونس** ، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987م.

29. عبد الوهاب حسين حسيني: **خلاصة تاريخ تونس**، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، د م، د س.

30. عمر عبد العزيز عمر : **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، دار المعرفة التونسية، مصر، 2007م.

31. عودة محمد عبد الله، الخطيب إبراهيم ياسين: **تاريخ العرب الحديث**، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، د م، دس.

32. فان كريكن: **خير الدين والبلاد التونسية** ، تع: البشير بن سلامة، د ط، د د ن، تونس، 1988م.

33. المحجوبي علي: **العالم العربي الحديث والمعاصر** ، تخلف فاستعمار فمقاومة، ط 1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م.

34. محفوظ محمد: **تراجم المؤلفين التونسيين**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ج 2.محمد حسن

35. مراد علي: **الحركة الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي 1925-1940م**، تر: محمد يحياتن، ط خ، دار الحكمة، الجزائر، 2007م.

36. نجم زين العابدين شمس الدين: **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011م.

37. ياغي إسماعيل أحمد، محمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر** ، ط 1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ج 2.

38. يحي جلال: **العالم العربي الحديث والمعاصر المدخل** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998م، ج 1.

39. يحي جلال: **تاريخ العرب الحديث المدخل**، د ط، دار المعارف، الإسكندرية، 1985م.

ثالثا: الجرائد والمجلات:

1.ابن عاشور محمد عبد العزيز: **"التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باي إلى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم وفروعه 1842م- 1932م"**، المجلة لتاريخية المغربية، ع 41- 42و جوان 1986م.

2.التميمي عبد الجليل : **"تقرير من الأحداث السياسية بتونس خلال 1838م-1858م"**، مجلة الزيتونة المغربية، ع 2، جويلية 1974م.

3.الجنحاني الحبيب: **"الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م"**، ع 6، تونس، 1969م.

4.دوحة عبد القادر: **"الإصلاحات الثقافية والعلمية لخير الدين في منتصف القرن 19م"**، وعلاقتها بالحضارة الغربية، ع 8.

5.دوحة عبد القادر: **"الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م، وعلاقتها بالحضارة الغربية"**، مجلة العصور الجديدة، ع 11- 12، جامعة وهران، الجزائر، 1434ه- 1435ه، 203م- 2014م.

6.الزيدي علي: **"بين الصادقية والزيتونية "**، المجلة التاريخية المغربية، منشورات سيرمدي، ع 61- 62، تونس، 1991م.

7.سربي نور الدين: **"خير الدين والتعليم"**، مجلة الحياة الثقافية، منشورات وزارة الثقافة، ع 60، تونس، 1991م.

8.الطاهر مسعود: **"مقدمات منهجية لدراسة الفكر الإصلاحي عند خير الدين "**، مجلة الفكر العربي، ع 15، ماي، جوان، 1980م.

9.عمايرية حفناوي: **"دراسات في وضع اللغة العربية وتطورها بتونس في القرن 19م"**، مجلة الحياة الثقافية، ع 56، 1990م.

10. عمايرية حفناوي : **"من نصوص خير الدين المجهولة "**، مجلة الحياة الثقافية، ع 60، 1991م.

11. محمد الطائي عبد الرزاق خلف: **"خير الدين لتونسي ومشروعه النهضوي "**، مجلة دنيا الوطن، 21-05-2010.

الفهارس

فهرس الأعلام

ـ ابن خلدون: ص 34، 39.

ـ أحمد ابن ابي الضياف: ص 03، 12، 20، 21، 22، 25، 26، 27، 39، 42، 47، 53.

ـ أحمد أمين: ص 05، 30، 36، 49.

ـ أحمد عبد السلام: ص 04.

ـ أحمد باي: ص 07، 14، 26، 31، 45، 50، 65، 66.

ـ أحمد بن خوجة: ص 09، 71.

ـ تحسين بك، ص 30، 31.

ـ الجنرال حسين: ص ، 39، 50، 67.

ـ الجنرال رستم: 21، 39، 50.

ـ حمادي الساحلي، ص 69.

ـ حمود باشا: ص 07.

ـ خير الدين لتونسي: ص 01، 02، 03، 21، 22، 23، 25، 27، 29، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 41، 42، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72.

ـ رفاعة الطهطاوي: ص 27، 39، 42.

ـ زهير الزوادي: ص 68.

ـ محمد بيرم الخامس: ص 03، 21، 36، 39، 45، 48، 49، 51، 53، 54، 55، 57، 60، 62، 63، 66، 68، 70، 71، 73.

ـ محمد علي: ص 07، 24، 26.

ـ محمد باي: ص 08، 09، 14، 32، 33، 45.

ـ محمد الطاهر ابن عاشور: ص 09.

ـ محمد قابادو: ص 09، 21، 42، 71، 73.

ـ محمد السنوسي: ص 21، 73.

ـ محمود ابن عياد: ص 31، 38، 45، 58.

ـ محمد عب الوهاب: ص 39.

ـ محمد الباجي المسعودي: ص 42.

ـ محمد الفاضل ابن عاشور: ص 67، 70.

ـ مصطفى خذندار: ص 10، 12، 14، 15، 17، 31، 33، 35، 39، 47، 48، 49، 50، 68، 70.

ـ نابليون بونابرت: ص 23، 26.

ـ نسيم شمامة: ص 34.

ـ الصادق باي: ص 10، 12، 14، 27، 33، 35، 46، 66.

ـ سمير أبو حمدان: ص 04.

ـ سالم بوحاجب: ص 39، 42، 73

ـ السلطان عبد العزيز: ص 35.

ـ عبد المجيد الأول: ص24.

ـ عبد الحميد الثاني: ص 36.

ـ عبد الرحمان لكواكبي: ص 42.

ـ. علي بن غذاهم: ص 10، 11، 12، 34، 37.

ـ علي مبارك: ص .42.

فهرس الأماكن:

ـ الإمبراطورية العثمانية: ص 06، 12، 22، 27، 29، 30، 31، 33، 34، 50، 61.

ـ الأندلس:

ـ أوروبا: ص 07، 19، 22، 33، 38، 41، 70.

ـ أفريقيا: ص 18، 41.

ـ انجلترا: ص 08، 33، 56.

ـ ألمانيا: ص 33.

ـ أفريقيا: ص 18، 41.

ـ طرابلس: ص 13، 23.

ـ المغرب: ص 25.

ـ روسيا:ص 31.

ـ السويد: ص33 .

ـ هولندا:ص 33.

ـ الدنمارك: ص 33.

ـ مصر: ص 07، 23، 25، 26، 29، 39، 61.

فهرس الموضوعات

إهداء .....

شكر .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة 1

الفصل الأول 6

أوضاع تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر..... 6

المبحث الأول: الأوضاع العامة للإيالة تونس 7

المطلب الأول: الوضعية السياسية 7

المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية 14

.المطلب الثالث : الوضعية الاجتماعية.....18

المبحث الثاني: الحركة الاصطلاحية في تونس خلال القرن التاسع عشر.....22

المطلب الأول: عوامل بروز الحركة الإصلاحية في تونس.....23

المطلب الثاني: خصائص الحركة الإصلاحية.....26

المطلب الثالث: بدايتها 26

الفصل الثاني: التعريف بخير الدين باشا التونسي.....31

المبحث الأول: نبذة عامة عن حياة خير الدين باشا.....31

المطلب الأول: مولده ونشأته. 31

المطلب الثاني: تدرجه في المناصب الرسمية.....33

المطلب الثالث: مآثره ووفاته.....37

المبحث الثاني: التعريف بكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. 39

المطلب الأول: ظروف كتابته.....39

المطلب الثاني: أسباب التأليف.....40

المطلب الثالث: محتوى الكتاب وأهميته. 42

الفصل الثالث: إصلاحات خير الدين باشا التونسي. 47

المبحث الأول:الجانب السياسي و الإداري. 47

المطلب الأول: سياسيا.....47

المطلب الثاني: إداريا.....52

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي والاجتماعي. 54

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي. 54

المطلب الثاني: الإصلاح الاجتماعي.....60

المبحث الثالث: الجانب الثقافي التعليمي. 68

المطلب الأول: الإصلاح التعليمي.....68

المطلب الثاني: الإصلاح الثقافي. 73

خاتمة **78**

الملاحق.....**80**

المصادر والمراجع.....**87**

فهرس الأعلام **94**

فهرس الأماكن:.....**96**

فهرس الموضوعات **94**